الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة-
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الموضوع :

النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي

النزاع العراقي الكويتي

(1979-1991م) أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص : تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة :
* أسماء عزري

إشراف:
* د. إلياس بن سديرة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حسين محمد الشريف	أستاذ محاضر ب	المسيلة	رئيسا
إلياس بن سديرة	أستاذ مساعد أ	المسيلة	مشرفا ومقررا
مقلاتي عبد الله	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية (2017 م/2018م)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لا شكر إلا بعد شكر الله الذي وفقني لانجاز هذا العمل فاللَهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت .

بداية الشكر الجزيل للأستاذ **بن سديرة إلياس** الذي تفضل بقبول الإشراف على مذكرتي ، وعلى ومتابعته سير الانجاز خطوة بخطوة.

وكل الامتنان والعرفان للأستاذة **معوشي آمال** على نصائحها وتوجيهاتها، ولا أنسى الشكر الجزيل للأستاذ بركات إسماعيل على كل المساعدات المقدمة وكذا اللجنة المناقشة

وشكرا لكل من مد لي يد العون ولو بتشجيع أو نصيحة.

قائمة المختصرات

ج: الجزء

د.م: دون مكان

د.ط : دون طبعة

ط: الطبعة

د.ت: دون تاريخ

ص: الصفحة

تر: ترجمة

المقدمة

تكتسي دراسة الحدود السياسية أهمية بالغة في العلاقات الدولية، لارتباطها المباشر بسيادة الدول وسلامة أراضيها، ولكونها أحد أهم عوامل الأمن والاستقرار وحسن الجوار في حالة وجود حدود متفق عليها، كما يؤدي المساس بها إلى حالة من التوتر والنزاع قد تصل إلى مرحلة الحرب أحيانا.

وموضوع الحدود العربية العربية ورغم أنه ليس بالمجال البحثي الجديد لكنه موضوع خصب بما يطرحه من تحديات على دول المنطقة في ظل الرهانات العالمية المعاصرة القائمة على التكتلات السياسية والاقتصادية وتحقيق المصالح المشتركة، خاصة في ظل تجدد هذه النزاعات بين الفينة والأخرى، وتحولها في بعض الأحيان إلى حالة من الصراع الحقيقي عبر استخدام الآلة العسكرية.

وتشكل حدود الدول الحديثة في منطقة الخليج العربي أبرز حالات النزاع عن الحدود التي رسمت بمنطق استعماري، فهي حدود مفروضة تم وضعها دون مراعاة للمعايير المعهودة في رسم الحدود بين الدول على غرار وجود فواصل طبيعية بارزة، وتتبع مناطق التباين الثقافي والاجتماعي...، إضافة لاحترام رغبات وطموحات الشعوب.

حيث أن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي جعلتها محل تنافس استعماري أوربي منذ القرن الـ15م، إلا أن بريطانيا تمكنت من بسط نفوذها ثم سيطرتها التامة على المنطقة ما بين القرن الـ17م والنصف الثاني من القرن الـ20م، فكان لهذه الأخيرة دورا بارزا في صياغة تاريخ المنطقة عبر تقسيمها ورسم الحدود بين دولها، وهو ما أوجد لكل دولة وضعا خاصا يرتبط بأهمية موقعها الجغرافي وتأثيره على علاقاتها الخارجية والتي ترتبط في كثير من الأحيان بالواجهة البحرية لكل دولة، حيث وفضلا عن الأهمية المجردة لوجود واجهة بحرية فإن اتساعها وتجهيزها بموانئ بحرية له تأثير واضح

على موازين القوى السياسية، كما تعبر عن طموحات الدول في الهيمنة التجارية وفرض النفوذ الإقليمي والإستراتيجي.

فأهمية السواحل تختلف من فترة لأخرى تبعا لطبيعة العلاقات السياسية القائمة وتوجهات الدولة الإقليمية والعالمية في سياستها الخارجية والاقتصادية والتجارية، لذلك تعد الحدود التي يترتب عنها تحديد الواجهة البحرية من أكثر الحدود إثارة للنزاع لما لها من أهمية إستراتيجية واقتصادية.

ونظرا لأن التقسيمات الإستعمارية للمنطقة قد حرمت العراق من الواجهة البحرية الواسعة على ما يعرف الآن بالخليج العربي، عندما تم رسم معالم كيان سياسي جديد هو الكويت ضمن البوابة البحرية الطبيعية للعراق، ما أدى لبداية وتطور نزاعات حدودية بين الدولتين زادت حدتها بعد توسع الاكتشافات النفطية في المنطقة، والتطور المستقل لكل دولة في ظل تنامي النزعة الوطنية والسعي لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية.

حيث يعتبر النزاع الحدودي العراقي الكويتي من أخطر النزاعات العربية العربية في منطقة الخليج العربي، نظرا لطبيعته المتجددة –وإلى غاية الآن– خاصة بعد استقلال الكويت سنة 1961م، واعتلاء صدام حسين السلطة في العراق سنة 1979م، الذي عمل على تحقيق طموحات النظام العراقي بتشكيل قوة إقليمية في منطقة الخليج العربي، أين عمل على تحسين الوضع الاستراتيجي للعراق بضم الكويت لتشكل جزءا من العراق.

لذلك يأتي هذا البحث ليعالج إشكالية الموقع الجغرافي للعراق بمزاياه من مساحة مهمة وحدود برية طويلة وبعيوبه الإستراتيجية المتمثلة خاصة في الساحل القصير المطل على الخليج والذي لا يفي باحتياجات الدولة وتأثير ذلك في نشأة النزاع الحدودي بين العراق والكويت وتطوره إلى حالة من الصراع الحقيقي أدخل المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة هي:

– ما هي ظروف نشأة وتطور الإقليمين السياسيين لكل من العراق والكويت؟

– ما هي جذور وخلفيات النزاع الحدودي العراقي الكويتي؟ وما هي أهم تطورات هذا النزاع؟

– ماهي تداعيات ونتائج هذا النزاع محليا وإقليميا ودوليا؟

وقد تم اختيار الموضوع بناءا على رغبتي الشخصية في فهم حقيقة النزاع الحدودي بين العراق والكويت بمختلف تطوراته، وكذا الدوافع التي جعلت دولة عربية تحتل دولة عربية أخرى وكيف أن الدول الأجنبية استغلت ذلك لتدخل في شؤون المنطقة، إلى جانب إثراء مكتبة الجامعة بأحد الدراسات الهامة خاصة وأن هذا النوع من المواضيع عادة يدرس في كليات العلوم السياسية وليس في كليات التاريخ، أما أسباب اختيار هذه الفترة (1979–1991م)هو أن النزاع العراقي والكويتي أخذ منعرجا خطيرا في هذه المرحلة بالذات.

واعتمدت في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع أهمها كتاب نزاعات الحدود في الخليج للمؤلف سالم مشكور، وكتاب الصراع على الكويت للمؤلف رضا هلال كمصدرين أساسيين تناولا قضية الحدود العراقية الكويتية بمختلف تفاصيلها وأزماتها، كما اعتمدت على مصادر أخرى مترجمة مثل كتاب حرب الخليج الملف السري لكل من بيار سالينجر وإيريك لوران، وكتاب الدروس العسكرية لحرب الخليج للمؤلف واطسن بروس وآخر ونفي سرد وقائع الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، إلى جانب جملة من المراجع من كتب ومجلات تناولت الموضوع أهمها نزاعات الحدود في العالم العربي للدكتورة سها عيد رجب، كما استعنت بعدد من الدراسات السابقة لإثراء موضوع الدراسة منها رسالة ماجستير تحت عنوان الإحتلال العراقي للكويت(1990–1991م) لكريمة زهدي القصاص.

وقد ارتأيت اعتماد الخطة التالية لمعالجة هذه الإشكالية: مقدمة ومدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة.

تناولت في المدخل التمهيدي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج وأسباب النزاعات الحدودية فيها.

في الفصل الأول تطرقت إلى الموقع الجغرافي للعراق والكويت مع إعطاء لمحة تاريخية عن البلدين وجذور النزاع الحدودي بينهما، وخصصت الفصل الثاني لدراسة أهم أسباب النزاع بين البلدين الإقتصادية والسياسية متتبعة أهم تطوراته إلى غاية سنة 1990م، أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه وقائع الاجتياح العراقي للكويت والمواقف الدولية والعربية منه مع إبراز أهم نتائجه على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأنهيت العمل بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة، وزودته بقائمة من الملاحق بما يخدم موضوع الدراسة.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي كمنهج رئيسي يتناسب مع تحليل الوقائع التاريخية إضافة إلى اعتماد الوصف في بعض المواقع والأحداث.

واجهتني أثناء إعداد الموضوع عدة صعوبات من بينها:

- طبيعة الموضوع الجغرافية السياسية القانونية وصعوبة تناوله من الناحية التاريخية.
- عدم موضوعية معظم الكتابات التي تناولت الموضوع.
- وفرة المادة العلمية وصعوبة انتقاء ما يتلاءم مع طبيعة الموضوع.
- تشعب الموضوع وكثرة الوقائع التاريخية وصعوبة التحكم في عدد الصفحات.

و أخيرا فإنه لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور إلياس بن سديرة على ما أسداه لي من عون ونصائح وتوجيهات مكنتني من إخراج الموضوع بصورته النهائية و إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد و أرجو أن يكون عملي هذا إضافة قيّمة في مجال البحث العلمي.

مدخل تمهيدي

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة في الميزان الجيوستراتيجي الدولي، وتأتي هذه الأهمية من إستراتيجية موقعها الجغرافي والإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها، حيث أن المنطقة تتوسط العالم القديم، كما أن الخليج العربي برز منذ القدم كطريق تجاري هام بين آسيا وأوربا، يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط، كما يتحكم في مضيق هرمز وخليج عمان، مثلما يظهر في الملحق رقم (1).

ويعتبر حاليا أحد أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تزايد أهمية الشرق الأوسط، لكونه ممرا لمعظم الطرق التي تربط بين أوربا وآسيا و ملتقى لعدد من الخطوط الجوية، كما يعد في الوقت نفسه موضعا لأكبر مستودعات النفط الضخمة في العالم، ومما لاشك فيه فإن المنافسة الاستعمارية التي شهدتها المنطقة منذ القرن 15م كانت نتيجة طبيعية لأهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي، وهو ما يؤكده سعي الدول الكبرى في الوقت الحاضر من أجل إقامة قواعد عسكرية في الخليج، فقد أصبحت المنطقة اليوم محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية[1].

يقع الخليج العربي جغرافيا بين شبه الجزيرة العربية غربا وإيران شرقا[2]، وبين مضيق هرمز[3] وخليج عمان جنوبا، والكويت والعراق شمالا، والخليج العربي حوض

---

[1]– محمود شاكر،موسوعة تاريخ الخليج العربي،[د.ط] ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2003 م،ص7.

[2]– الخليج العربي:عرف هذا المسطح المائي بتسميات مختلفة عبر التاريخ منها خليج البصرة كانت قد أطلقته الدولة العثمانية عليه، كما يسمى الخليج الفارسي،أنظر:عبد القادر يحياوي، المفارقات العربية وأزمة الخليج(1979–2000م)،[د.ط]،الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب،الجزائر،2002م،ص62.

[3]– مضيق هرمز:أحد أهم المضائق البحرية في العالم يحده من الشمال والشمال الغربي إيران، ومن الجنوب سلطنة عمان، ويعد من أبرز الطرق التجارية الهامة بين الشرق والغرب، وقد زادت أهميته التجارية بعد اكتشاف النفط في المنطقة، فهو ممر لحوالي 35الي40% من النفط المنقول عبر البحر في العالم أخذ تسميته من جزيرة هرمز الموجودة هناك،أنظر:تغريد رامزهاشم العذارى،مضيق هرمز البدائل المتاحة في حال إقفاله،مجلة كلية التربية الأساسية،جامعة بابل، العراق،2013م،ص ص210–211.

ضحل[1] نسبيا يمتد على مسافة 1300 كلم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، ويتراوح اتساعه بين47كلم عند مضيق هرمزو280كلم في أوسع نقطة فيه،كما يبلغ أعمق قسم فيه حوالي100م قرب جزيرة هرمز.[2]

كما يظهر في الخريطة رقم (1):التي تمثل موقع الخليج العربي.

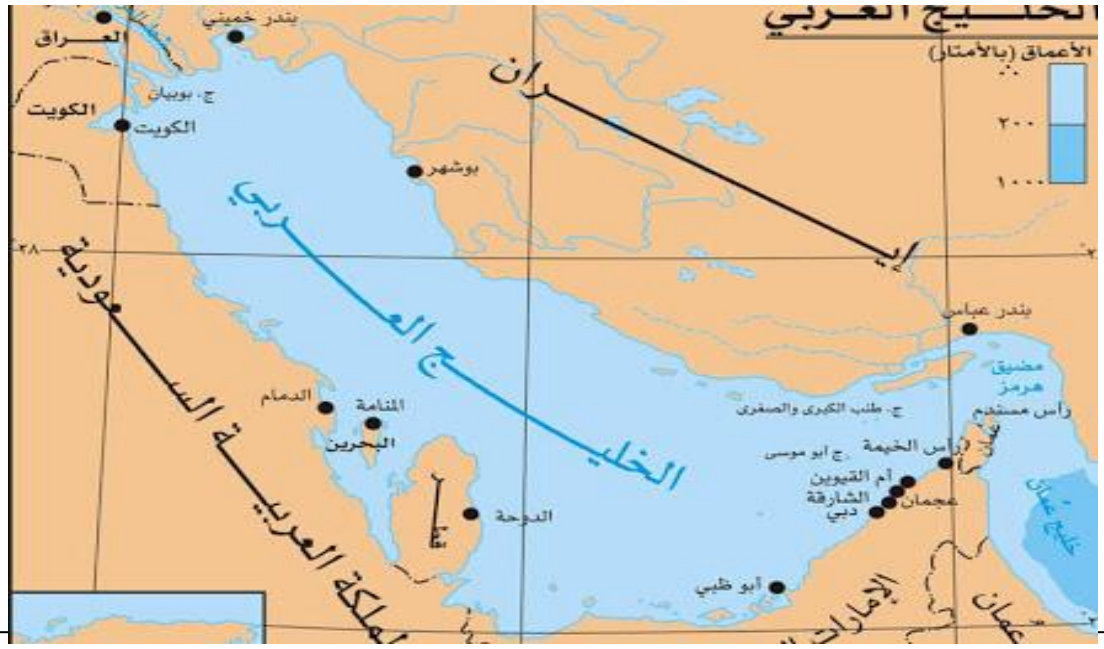

المصدر:.www.moqatel.com -

يعتبر الخليج العربي بحيرة ثقافية واحدة، إلا أن الظروف السياسية والتاريخية باعدت بين سكان سواحله، فنجد اليوم الساحل الغربي فقط عربي، مع وجود بعض القبائل العربية على ساحله الشرقي، حيث تشرف على سواحله ثماني دول منها سبع دول عربية وهي: العراق، السعودية، عمان، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة،

[1]–ضحلة: أي قليلة العمق.

[2]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص6.

والبحرين[1]،والدولة الخليجية الثامنة هي إيران الفارسية على الضفة الشرقية،[2] ويظهر جليا من خلال الأدب الجغرافي والسياسي والاقتصادي، الذي تناول المنطقة بالدراسة أن مفهوم الخليج العربي اليوم يتجاوز المعنى الجغرافي المباشر إلى معنى جيوستراتيجي بالغ الأهمية، خاصة بالنسبة للدول الكبرى، حتى أصبحت لفظة الخليج تذكر دون الحاجة إلى تحديد ذلك بهوية قومية أو غيرها.

فقد كانت هذه المنطقة ولا زالت محط أنظار القوى العالمية التي تسعى إلى الهيمنة على الممرات المائية والمناطق الإستراتيجية لضمان أمن طرق التجارة والإمدادات النفطية،[3] فالتطورات الأخيرة والحادة التي شهدتها المنطقة على الأقل خلال الـ 50 سنة الماضية تحتم علينا تسليط الضوء على تاريخ المنطقة خلال العصر الحديث والفترة المعاصرة باعتبار ذلك يشكل ضرورة منهجية ومنطقية وأساس لفهم قضايا النزاع التي تعرفها المنطقة وعلى رأسها مشاكل الحدود.

بدأ اهتمام الدول الأوربية بالخليج العربي في أواخر القرن الخامس عشر، وارتبط ذلك بحركة الكشوفات الجغرافية، وكانت البرتغال أولى الدول الأوربية وصولا إلى هناك في مطلع القرن السادس عشر، وتزامن معها وصول العثمانيين الذين تمكنوا من بسط نفوذهم على الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي، ودخل العثمانيون بعدها في صراع مع الدول الأوربية في سبيل الحفاظ على أراضيهم في المنطقة[4]،فمع بداية القرن السابع عشر دخل الخليج العربي مرحلة جديدة من تاريخه إذ أصبح مسرحا لصراع القوى

[1]– تعارف الكتاب على إطلاق مصطلح مشيخات الخليج العربي على كل من الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين لتميزهم عن بقية دول الخليج، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسة، ج 2، [د.ط]،دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،ص624.

[2]–المرجع نفسه،ص624.

[3]– سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، ط1،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، بيروت، لبنان، 1993 م، ص ص 13–17.

[4]–محمود شاكر،المرجع السابق،ص175.

الأوربية المتنافسة، فكان التنافس الأوربي على إيجاد موضع قدم في الخليج(موانئ ومراكز تجارية) يدور منذ بداية القرن بين فرنسا وبريطانيا وكانت هولندا قد سبقتهم إلى ذلك.[1]

إلا أن بريطانيا استطاعت إزاحة منافسيها وانفردت بالسيطرة على المنطقة برمتها، حيث بدأ نفوذها تجاريا وسرعان ما تحول إلى نشاط سياسي من خلال تدخلها في شؤون المنطقة، فبعد أن أضعفت قدراتها التجارية والاقتصادية أخضعتها لسلطتها المباشرة.[2]

حيث نجحت خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى في فرض سيطرتها التامة على الخليج العربي وتمكنت من تحويله إلى بحيرة بريطانية كما يطلق عليه ساستها، حيث ربطت المشيخات العربية بالخليج بعجلة سياستها،[3]وذلك منذ وقّعت مع إمارات ساحل الخليج العربي معاهدات حماية، ومنها اتفاقية 1798م مع مسقط، واتفاقية 1820م مع شيوخ الإمارات السّبع[4]، ومعاهدة 1891م مع عمان، ومعاهدة 1899م مع الكويت، واستغلّت بذلك ضعف الدّولة العثمانية وعجزها عن حماية أراضيها في الخليج العربي،[5] تمكّنت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقيات من تمثيل هؤلاء الشّيوخ في قضاياهم الخارجية وقضايا الأمن في الخليج خدمة لمصالحها الاستعمارية.

[1]– سالم مشكور، المصدر السابق، ص ص18–22.

[2]–المصدر نفسه، ص 25.

[3]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص 627.

[4]–الإمارات السبع: هي أبو ظبي،دبي، الشارقة،رأس الخيمة،الفجيرة،أم القيوين،وعجمان، أنظر:عبد الوهاب الكيالي، ج1،المرجع السابق، ص278.

[5]– المرجع نفسه، ج5،ص300.

وتنفيذا لسياستها الرّامية إلى تعزيز نفوذها في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، لجأت بريطانيا إلى وضع و تخطيط الحدود السياسية بعد اكتشاف النّفط[1] في أغلب أنحاء الخليج،[2]حيث رسمت هذه الحدود السّياسية عبر الصحراء، وقد واجهتها صعوبات بالغة في ذلك،[3] لغياب معالم جغرافية واضحة يمكن أن ترتكز عليها لتشكل فواصل طبيعية واجتماعية وسياسية ثابتة بين الكيانات السياسية الجديدة كالجبال والأنهار والأودية، باعتبارها مساحات من الرّمال المترامية.[4]

فحتى تمنع الوحدة السياسية في المنطقة– خاصة مع وجود الكثير من الروابط بينها والتي تشجع على ذلك – وضعت بريطانيا ما يسمى بالحدود السّياسية بين قبائل ومشيخات وإمارات المنطقة، حيث رسمت هذه الحدود على الخرائط وموائد المفاوضات، متجاهلة–بشكل مقصود– ما يمكن أن يسببه ذلك من مشكلات بينها،

في ظل عدم احترامها للحدود التقليدية السّابقة المتعارف عليها بين القبائل،[5] فالحدود القائمة على أرض القبائل الخاضعة لحاكم معين اعتبرت أساسا غير مقنع لتعريف

---

[1]–يعود اكتشاف النفط في المنطقة إلى سنة1908م في إيران،وفي العراق إلى سنة 1927م،وإلى سنة 1933م في كل من المملكة العربية السعودية،الكويت، البحرين، وقطر،أنظر:محمد قجالي،حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة منتوري، قسنطينة،2008 الجزائر،م،ص19.

[2]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص614–626.

[3]– الحدود السياسية:ظهرت الحدود السياسية في شكلها الخطي بعد ظهور الدولة القومية الحديثة مع نهاية العصور الوسطى، فالحدود السياسية هي تلك الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، فهي تعين إقليم الدولة على اليابس وكذلك مجالها البحري في حالة الدول الساحلية، كما تحدد مجال الدولة الجوي والنطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية، أنظر:عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية،ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر،2004م،ص42.

[4]– فالح فهد الدوسري،الأزمات العراقية الكويتية (1922م –1961م)،ط1،مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت،ص ص42–58.

[5]– محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، [د.ط]، دار الكتاب الحديث، دبي الإمارات العربية، 2000م، ص ص17– 20.

الحدود الدولية بالنسبة لبريطانيا لكونها لم تكن محدّدة وثابتة، فالولاء القبلي كان مرتبطا بشخصية شيخ القبيلة إلى حد كبير، والتركيب الهيكلي للجماعات القبلية متغيرا باستمرار تبعا لذلك.[1]

لهذا فإن دول الخليج العربي بشكلها الحالي هي دول حديثة النشأة، وهذا ما يؤدي إلى نشوب النزاعات الحدودية بينها باستمرار، فمعظم الحدود السياسية في المنطقة مصطنعة وموروثة عن الحقبة الاستعمارية–كما ذكرنا سابقا–وقد رسمت بناء على:

- خطوط الطول و دوائر العرض و تعرف بالحدود الفلكية والتي لا تراعي الروابط الاجتماعية والثقافية للسكان.

- خطوط مستقيمة تصل نقاط استناد معينة، أو تكون موازية لظاهرة جغرافية ما(ساحل، واد...)وتعرف بالحدود الهندسية، ويشكل هذان النمطان من الحدود قرابة 60 % من مجموع الحدود في المنطقة العربية ككل،[2] كما يظهر في الخريطة رقم(2) التالية: والتي تمثل تاريخ رسم الحدود في العالم العربي.

[1]–جون.س.ويلنكسون، حدود الجزيرة العربية، تر: مجدي عبد الكريم،[د.ط]، مكتبة مدبولي، القاهرة، [د.ت]، ص 329.

[2]– محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها،ط1،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض ،السعودية، 2001م، ص73.

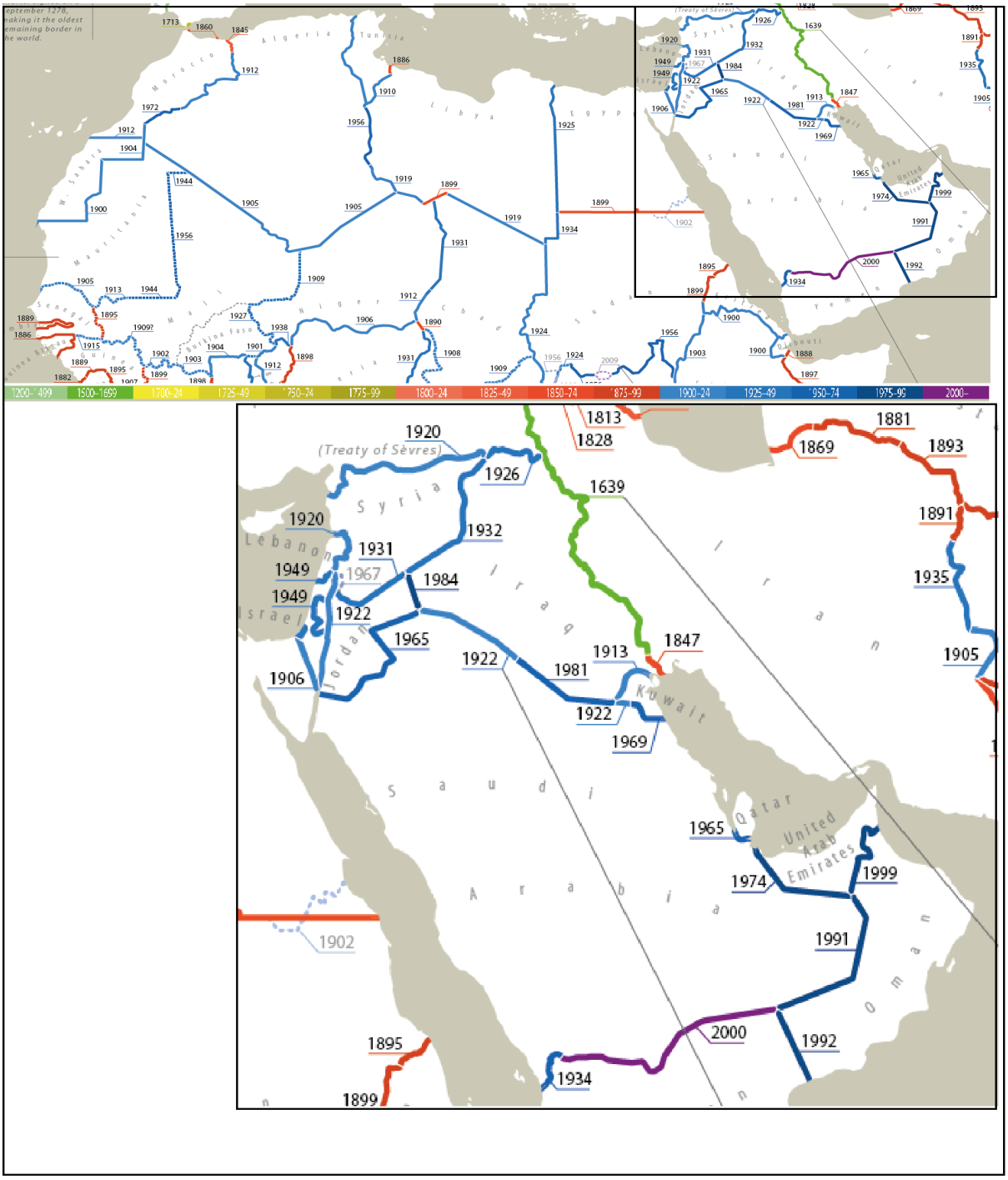

المصدر :-http://www.visualcapitalist.com/wpcontent/uploads/2018/01/aage-of-borders.html.

وتعود نزاعات الحدود بين دول الخليج لعدة أسباب منها:

– معاهدات الحدود التي صيغت بشكل مبهم وقابل للتفسير بشكل مختلف، وكذا التشكيك في مدى شرعيتها باعتبارها مفروضة على دول المنطقة.

– وجود دول مستفيدة من هذه الحدود وتدافع على بقائها، وأخرى متضرّرة منها فينشب النّزاع بينهما، فبعد رحيل الاستعمار تظهر المشاكل الحدودية بين الوحدات السياسية التي ورثته بحدودها القائمة في عهده، خاصة وأن هذه الحدود لم تعين فعليا على أرض الواقع، ومثال ذلك الحدود العراقية الإيرانية، والعراقية الكويتية، وهذا النوع من النزاع[1] يستحيل حله دون اتفاق بين الأطراف المتنازعة.[2]

– وجود تقسيمين متعارضين للحدود مستمدان أحيانا من معاهدات مختلفة، فينشب النزاع حول أي التّقسيمين هو المشروع كالنزاع بين العراق وإيران على كثير من الاتّفاقيات الحدودية التي تمّت بينهما في أوقات مختلفة من الفترة العثمانية، أوفي عهد الاحتلال البريطاني.[3]

لقد رسمت بريطانيا الحدود بحيث تبقي نزاعات الحدود قابلة للتفجر فيما بعد،فحتى عندما انسحبت من الخليج سنة1971م تركت مسألة الحدود قائمة حتى تتمكن من التدخل من خلالها بحجة حلها.

[1]– نزاع الحدود:هو نزاع حول تحديد المسار الصحيح لخط الحدود طبقا للتفسير السليم للسند القانوني الذي بمقتضاه تم تعيين الخط لأول مرة أنظر: محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص26.

[2]–بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (2001–2008م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية،جامعة الخرطوم، السودان،2011 م،ص 81.

[3]–المرجع نفسه،ص ص78–79.

ثم استثمرتها أمريكا فيما بعد[1] لمصلحتها وبما يخدم سياستها في المنطقة،[2]غير أنّ مشكلة الحدود نفسها قد لا تكون قائمة بالحدّ الذي يبرر الوصول إلى مرحلة الصّراع، بمعنى أن الدّولة قد تتخذ مشكلة الحدود ذريعة لتصعيد التّوتر مع دولة أخرى، إمّا لاعتبارات داخلية في إحدى الدّولتين أو لاعتبارات سياسية أو اقتصادية،[3] ومنها:

-شعور الدّولة بأنها قادرة على أخذ ما تطالب به من الدول الأخرى، أو قدرتها على إلغاء معاهدات واتّفاقيات حدودية سابقة، ومثال ذلك قيام العراق بإلغاء معاهدة الحدود مع إيران سنة 1980م، قبل اندلاع الحرب بينهما.[4]

-اكتشاف الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية، خاصة النّفطية منها.

-وجود خصائص معينة في أطراف الدولة ذات جاذبية للدولة المجاورة، كأن تسكنها قومية تابعة لها أو رغبتها في إحياء حدود قديمة بينهما كانت تضم هذه الأطراف.

-رغبة دولة ما في الاستيلاء على منطقة تتبع دولة مجاورة سواء على اليابسة أو الماء، كما هو بين العراق وإيران والعراق والكويت.

---

[1]-تعود بداية الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي إلى نهاية القرن 19م في شكل إرسالية بروتستانتية أنشأت لها مراكز هناك، وقد ازداد نفوذها مع بداية الاكتشافات النفطية في المنطقة حين حصلت شركاتها النفطية على امتيازات للتنقيب على البترول في الخليج العربي بعد تبني بريطانيا سياسة الباب المفتوح في الشؤون الاقتصادية، ثم تعاظم وجودها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وعقب انسحاب بريطانيا من المنطقة أصبحت أبرز قوة عالمية تهيمن على الخليج، وقد حاولت بعض القوى الإقليمية التصدي لذلك خاصة إيران والعراق أنظر: فارس تركي محمود الأهمية الإستراتجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والعلم،ع4،جامعة الموصل، العراق،2009 م، ص ص94-95.

[2]- سالم مشكور، المصدر السابق،ص85.

[3]-بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، المرجع السابق، ص79.

[4]-سالم مشكور، المصدر السابق،ص83.

ومن الصعب إيجاد حلول نهائية للمشاكل الحدودية في الخليج، لكون هذه المشكلات مرتبطة بالعلاقات البشرية كما تتّأثر بالظّروف السياسية والاقتصادية، والتاريخية، فإذا وجد حل لنزاع حدودي ما وفق ظروف معينة تمر بها الدولة أو الدول المجاورة، سرعان ما تعود هذه المشكلة الحدودية إلى الظهور عندما تتغير الظروف تماشيا مع الظروف الجديدة.[1]

وتعتبر أزمة الحدود بين العراق والكويت أخطر أزمة سياسية وعسكرية في الخليج والعالم العربي ككل، إذ ترتب عنها احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى، وكان لذلك أثر كبير على الصعيد الإقليمي العربي وحتى العالمي،[2] وفي الفصل الموالي سنحاول تتبع جذور ومراحل الخلاف الحدودي العراقي الكويتي، لتعميق الفهم حول تطورات النزاع بين البلدين.

[1]– علي احمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، ط1،دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1998 م، ص ص233–234.

[2]– محمد خليل و شامل كويش سلطان، الموقف الفلسطيني من الاجتياح العراقي للكويت،(2أب 1990م –كانون الثاني 1991م)، مجلة كلية التربية، ع 27، جامعة واسط، العراق،1994م، ص92.

الفصل الأول:

نبذة تاريخية عن العراق والكويت وجذور النّزاع الحدودي بينهما.

المبحث الأول: أهمّية الموقع الجغرافي للعراق ونبذة تاريخية عنها.

المبحث الثاني: أهمّية الموقع الجغرافي للكويت ونبذة تاريخية عنها.

المبحث الثالث: جذور النّزاع الحدودي بين العراق و الكويت1913-1979م

إن كل من العراق والكويت لهما وزنهما في منطقة الخليج العربي وهما محكومتان بحتمية الالتصاق الجغرافي والنزاع التاريخي منذ نشأة الدولتين في العصر الحديث والعلاقة بينهما تتغير بتغير الحكام وتتراوح بين التهديد، النزاع والصراع.

المبحث الأول: أهمّية الموقع الجغرافي للعراق و نبذة تاريخية عنها

أولا: أهمية الموقع الجغرافي للعراق

تعتبر العراق من أهمّ بلدان الخليج العربي نظرا لمكانتها التّاريخية والحضارية، وموقعها الجغرافي المتميز على رأس الخليج العربي، وتقع العراق فلكيا بين دائرتي عرض (29 -37˚) شمالا وبين خطي طول (38-48˚) شرقا، وتتسم بتنوعها الجغرافي حيث تقسم حسب معظم الجغرافيين إلي ثلاثة مناطق رئيسية: الأولى منطقة الصحراء وتقع في الغرب والجنوب الغربي ومساحتها حوالي 270ألف كلم²، والثانية منطقة السهول والمنخفضات في الوسط وتضم نهري دجلة والفرات، والمنطقة الثالثة عبارة عن مرتفعات جبلية في الشمال والشمال الغربي،[1] كما تتميز بخصوبة تربتها و ضخامة مواردها المائية والنّفطية.[2]

وتعد العراق من أكبر دول المشرق العربي مساحة، حيث تقدّر مساحتها بـ471 ألف كلم²، ولها حدود سياسية مع ستّ دول منها تركيا شمالا، وإيران شرقا، وتحدها غربا

[1]– خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن، 2012 م، ص ص34–35.

[2] -سالم مشكور، المصدر السابق، ص46.

كل من سوريا والأردن، أما جنوبا فتحدها كل من الكويت والمملكة العربية السّعودية، إضافة إلى الخليج العربي الذي يمثل الحد الطبيعي لها.[1]

ويقدّر طول الحدود البرية العراقيّة بـ:3445 كلم، منها 240 كلم مع دولة الكويت وحدها، كما يبلغ طول السّاحل العراقي 55.56 كلم على الخليج، وهو المنفذ البحري الوحيد الذي يربطها بالعالم الخارجي، ولا يتناسب طول هذا السّاحل مع مكانة العراق ومساحتها في الخليج العربي،[2]والعراق تقع شمال شرق الجزيرة العربية، ويعدّها الجغرافيون جزء منها لتشابه البيئة وعدم وجود فواصل طبيعية بينهما.[3]

ثانيا:نبذة تاريخية عن العراق [4]

لم تكن للعراق قبل الحرب العالمية الأولى الحدود السياسية الحالية فقد كانت جزءا من أراضي الدّولة العثمانية طوال الفترة ما بين (1534– 1920م)،وسميت آنذاك إيّالة بغداد، وكانت مقسّمة خلالها إلى ثلاث ولايات وهي الموصل، بغداد، والبصرة.[5]

وقد ساهمت ثرواتها الهائلة ومكانتها التاريخية الهامة في بروز الأطماع الاستعمارية للسيطرة عليها مبكرا، وكانت بريطانيا أكثر هذه الدول الاستعمارية اهتماما بالعراق سعيا منها لإيجاد مصالح ونفوذ لها منذ كانت تحت السلطة العثمانية، حيث تعود

---

[1]- كريمة زهدي القصاص، الإحتلال العراقي للكويت (1990م –1991م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016م،ص7.

[2]- كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1،دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998م،ص362.

[3]-عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا،ط1،مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1958م، ص 7.

[4]-هناك اختلاف في الكتابات التّاريخية حول أصل تسمية العراق، حيث ورد في معجم البلدان لياقوت الحموي أنّه سمي بالعراق لقربه من البحر، وهناك كتابات أخرى تقول أنّه سمي بذلك لأنه يقع على شاطئ دجلة والفرات، أما المستشرق الألماني هرتسفلد فيرى أنّ إسم العراق معرب من الاسم الإيراني إيراك الذي يعني البلاد السّفلى أو الجنوب،أنظر:المصدر نفسه، ص 6.

[5]- سالم مشكور، المصدر السابق، ص 45.

بداية النّفوذ البريطاني في الأراضي العراقية إلى سنة 1643م، عندما تأسّس أول معمل لشركة الهند الشرقية البريطانية[1]في البصرة لإصلاح السفن.[2]

وتزايد هذا الاهتمام البريطاني بالعراق مع مرور الوقت حيث بدأت تسعى لإخضاعها لسلطتها المباشرة، و شرعت في ذلك مع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 م، وقد تمكّنت من بسط نفوذها عليها عقب صدور قرار الانتداب في مؤتمر سان ريمو سنة 1920م.

واجهت بريطانيا إثر ذلك مقاومة شديدة من قبل السكان[3] في أنحاء واسعة من البلاد أدّت إلى اندلاع ثورة العشرين في عام 1920م، تأكّدت بعدها من صعوبة إخضاع العراق للحكم المباشر، فلجأت إلى تعيين الأمير فيصل بن الحسين شريف مكّة ملكا على العراق في 23 أوت 1921 م، ليدير شؤون العراق تحت إشرافها بقيادة المندوب السّامي البريطاني،

السير برسي[4] زكريا كوكس(**PercyZachariahCox**).[1]

---

[1]–تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية سنة1600م، وقد أخذت على عاتقها مهمة ترسيخ السيطرة البريطانية في الهند وما يجاورها وفي الخليج العربي وبلاد فارس، حيث كان نشاطها تجاريا في البداية وسرعان ما تحول إلي نشاط سياسي بعد اعتلاء شارل الثاني عرش بريطانيا(1660–1685م)، حيث منحها هذا الأخير حق امتلاك قوة بحرية لحماية وتأمين مصالحها في مياه ومناطق الشرق، وحق إعلان الحرب، عقد الاتفاقيات، وإجراء المفاوضات السياسية، وتعد تلك الخطوة أولى محاولات بريطانيا لبسط نفوذها السياسي بالقوة العسكرية على الخليج العربي ومن ثم بلاد فارس وبلاد الرافدين، أنظر: عصام خليل محمد إبراهيم الصالحي،السياسة البريطانية في الخليج العربي الأهداف والنتائج(1600–1843م)، مجلة مداد الآداب،ع4، كلية الآداب،الجامعة العراقية، العراق، [د.ت]،ص450.

[2]- سالم مشكور، المصدر السابق، ص 46.

[3]-يتألف سكان العراق من قوميات مختلفة ،إلاّ أنّ العرب هم الفئة الغالبة على المجتمع العراقي، أنظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص8.

[4]–السير بيرسي زكريا كوكس: من مواليد 1864،تخرج من الأكاديمية العسكرية البريطانية في سانت هيرست، بعدها خدم بالجيش البريطاني في حكومة الهند عام1890م،ثم التحق بالخدمة السياسية الهندية(1823–1914م)ومقيما في الخليج العربي حتى تم استدعاؤه مندوبا ساميا في العراق على إثر اندلاع ثورة 1920م،وقد لعب هذا الأخير دورا هاما

ومن هنا بدأ تأسّيس الدّولة العراقية الحديثة، حيث قامت بريطانيا بدمج الولايات الثّلاث الموصل والبصرة وبغداد في دولة واحدة، بهدف تسهيل الرّبط الإداري بين بلاد الرّافدين والخليج العربي، والشّبكة التّجارية للإمبراطورية البريطانية.[2]

وفي سبيل الحفاظ على نفوذها وقّعت بريطانيا معاهدة مع العراق سنة 1922م،نصّت على الاحتفاظ بقوّاتها في الأراضي العراقية، وعلى ضرورة التزام حكومة العراق بتوجيهات المندوب السّامي البريطاني في شأن القضايا الدولية والمالية.[3]

وبقيت العلاقات البريطانية العراقية بعدها تتحسّن تارة وتسوء تارة أخرى، حيث كان الحكم وطنيّا في الظّاهر إنجليزيا في الواقع، وبعد انضمام العراق إلى عصبة الأمم سنة 1932م ألغت بريطانيا الانتداب بصورة رسمية في هذه السّنة، وتحقق بذلك استقلال العراق، واستقرت الأوضاع في البلاد إلى أن توفّي الملك فيصل سنة1933م، وتولى الحكم بعده ابنه غازي وكان صغير السن، وتميز عهده بالفتن والاضطرابات لقلة خبرته في تسير شؤون البلاد وخاصة أنه كان معاديا للسياسة البريطانية، وهوما أدى إلى اغتياله في ظروف غامضة سنة 1939م.[4]

بعد وفاة الملك غازي تولّى الحكم بعده ابنه فيصل الثّاني تحت وصاية عمّه عبد الإله لحداثة سنه، وكان عبد الإله مواليا لبريطانيا مما أدى إلى قيام ثورة رشيد عالي

في رسم السياسة البريطانية في الخليج العربي، كما أشرف على وضع معظم الحدود السياسية في المنطقة وبقي في الخدمة حتى تقاعد عام 1923م، توفي سنة 1937م،أنظر: صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي(1915–1923م) ، ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان ، 2016م، ص97.

[1]–نوار سعيد محمود الملا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري(1920–2003م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن، 2010م، ص ص20–27.

[2]– كمال ديب، موجز تأريخ العراق، ط1،دار الفرابي، بيروت، لبنان،2013م، ص33.

[3]– سالم مشكور، المصدر السابق، ص50.

[4]– عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص33.

الكيلاني[1] في الثاني من ماي عام 1941م المناهضة للهيمنة البريطانية والنظام العميل، إلا أنّها لم توفّق حيث تدخّل الإنجليز لإخمادها، وانتهت بعقد هدنة في 30 ماي من نفس السنة.[2]

استمرّ النفوذ البريطاني في العراق يدعم النظام الملكي الموالي له، والذي يمثّله كل من نوري السعيد[3]رئيس الوزراء و الأمير عبد الإله،[4] إلى أن قام الجيش بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بانقلاب عرف بثورة 14 جويلية 1958م، والتي مكّنت من الإطاحة بالنّظام الملكي العميل.[5]

تولّى بعدها عبد الكريم قاسم الحكم رئيسا للوزراء، وعين عبد السّلام عارف عضوا في الحكومة، في حين شغل أحمد حسن البكر منصب عضو في المجلس العرفي العسكري.[6]

---

[1]–رشيد عالي الكيلاني، سياسي ورجل دولة عراقي، من مواليد سنة 1893م في بغداد من أسرة عراقية غنية ولها مكانة اجتماعية ودينية مرموقة، عرف بميوله القومية العربية حيث درس الحقوق وعمل بتدريس القانون، كما شغل عدة مناصب هامة في الدولة منها وزير العمل سنة1924م، ورئاسة الوزارة سنة 1933م، كما شغل منصب وزير الداخلية سنة 1935م،قاد ثورة سنة1941 م ضد النظام العراقي العميل المدعوم من قبل بريطانيا، وأدى فشلها إلي مغادرته العراق نحو إيران ثم إلى ألمانيا والسعودية ومصر وعاد إلى العراق بعد ثورة سنة 1958م ، توفي عام 1965م،أنظر:عبد الوهاب الكيالي،ج2،المرجع السابق، ص818.

[2]– كمال موريس شربل، المرجع السابق،ص360.

[3]–نوري السعيد (1888–1959م)،سياسي وعسكري، ولد في بغداد درس في مدارسها العسكرية، كما تخرج من المدرسة الحربية في الأستانة عام 1906م،عندما قامت ثورة الشريف حسين في الحجاز التحق بها وكان من قادة الجيش فيها، عرف بدهائه وميله للعنف إلى جانب موالاته لبريطانيا، تقلد منصب رئاسة الوزارة العراقية عدة مرات في عهد الملك فيصل وابنه غازي و حفيده الثاني،اغتيل خلال ثورة 1958م، أنظر: خير الدين الزركلي، قاموس الأعلام،ج8، ط15،دار العلم للملاين، بيروت، لبنان،2002م، ص53.

[4]– كمال ديب، المرجع السابق،ص46.

[5]– كمال موريس شربل، المرجع السابق،ص360.

[6]–عبد الوهاب الكيالي، ج4، المرجع السابق، ص59.

قام عبد الكريم قاسم بعد توليه السلطة بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كما أنهى النفوذ الأجنبي في البلاد ، إلا أن علاقته لم تكن جيّدة مع الأحزاب الوطنية القومية والتيار القومي بصفة عامة لذلك أقصاهم من السلطة ، ممّا ساهم في انعزال الحكم بشكل كبير وساءت الأوضاع السياسية الداخلية، و استمرت بعدها الأوضاع الداخلية في العراق في التدهور، إلى أن تولى حزب البعث مدعوما بالقوى الوطنية مهمّة إنهاء حكمه، وتمّ ذلك من خلال ثورة 8 فيفري 1963م.[1]

وبنهاية حكم عبد الكريم قاسم انتهى الحكم الفردي وحلّ محلّه حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث عين عبد السّلام[2] عارف رئيسا للجمهورية، وتولّى أحمد حسن البكر رئاسة الوزراء، غير أنّ عبد السّلام عارف بعد تمكّنه من السّلطة في العراق، انقلب ضد حزب البعث وأقصاه من الحكم بعد مرور تسعة أشهر فقط على ثورة 1963م، حيث ألقى القبض على قادته وأودعهم في السجون والمعتقلات، و ألغى كل الأحزاب السياسية واستولى بذلك على جميع السلطات واعتمد على نظام حكم الحزب الواحد، وأدخل العراق بعدها في مرحلة جديدة عرفت بالعهد العارفي، إلى أن توفي سنة 1966م وخلفه أخوه عبد الرحمان عارف في رئاسة الجمهورية.[3]

لم يتمكن عبد الرحمان عارف من التحكم في زمام الأمور وزادت المعارضة ضده، مما أدى إلى اندلاع ثورة جويلية 1968م،بقيادةبعض ضباط الجيش والسياسيين من أعضاء حزب البعث، وتمكنت هذه الثورة من الإطاحة بنظام الحكم وتولى أحمد حسن

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي، ج4،المرجع السابق، ص60.

[2]–عبدالسلام عارف (1921– 1966م)، عسكري ورجل دولة عراقي، ولد في بغداد ونشأ فيها، التحق بالأكاديمية العسكرية ما بين(1938–1966م) وبكلية الأركان شارك في حرب فلسطين عام 1948م كضابط في الجيش العراقي، عرف بالشجاعة والوطنية حيث انضم إلى الضباط الأحرار عام1957 م، تولى رئاسة الجمهورية العراقية في الفترة ما بين(1963–1966م)،أنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق،ج3،ص834.

[3]–المرجع نفسه،ج4، ص61.

البكر منصب رئاسة الجمهورية،[1]وبعد استقالة الرئيس أحمد حسن البكر سنة 1979م تولى الحكم في العراق صدام حسين[2]، الذي عمل منذ توليه الحكم على توطيد سلطته داخل العراق، كما أقحم العراق في سلسة من الصراعات والحروب الإقليمية مع دول الجوار، كما سنري لاحقا في الفصول الموالية.[3]

المبحث الثاني: أهمّية الموقع الجغرافي للكويت و نبذة تاريخية عنها

أولا: أهمية الموقع الجغرافي للكويت

تقع الكويت شمال شرق شبه الجزيرة العربية، في أقصى الشمال الغربي من الخليج العربي الذي يحدها من الشرق، أما من الناحية الجنوبية والجنوبية الغربية فتلتقي حدودها مع المملكة العربية السعودية، وتحدها دولة العراق من الغرب والشمال، تقدر مساحتها بحوالي 18ألف كلم،² وتقع فلكيا بين دائرتي عرض(28-30˚)شمالا وخطي طول(46-48˚) شرقا تغطي البيئة الصحراوية ما لا يقل عن 95 % من إجمالي مساحتها فمعظم الأراضي الكويتية عبارة عن سهول رملية منبسطة تتخللها بعض التلال، كما توجد بها عدة أودية جافة وضحلة منها وادي باطن على الحدود العراقية الكويتية،[4] كما يظهر في الملحق رقم(2).

يبلغ طول الحدود البرية للكويت حوالي495 كلم منها 240كلم حدود مع العراق، كما يقدر طول الساحل الكويتي بـ195 كلم، وإذا أضفنا سواحل الجزر يصبح إجمالي

[1]- سالم مشكور، المصدر السابق، ص52.

[2]-سنتناول هذه الشخصية بشيء من التفصيل في الفصل الثاني لما لها من دور في تطور النزاع العراقي الكويتي.

[3]- كمال موريس شربل، المرجع السابق، ص360.

[4]-خالد عبد الرحمن العصيمي، المرجع السابق، ص ص46-47.

طول الشريط الساحلي للكويت حوالي 500كلم،و تضم الكويت عدة جزر منها جزيرة وربة وبوبيان[1] مسكان، أم النمل، فيلكا.[2]

ساهم موقع الكويت المتميز في الخليج العربي في إبراز مكانتها البحرية منذ القدم، وارتبط اقتصادها بالطرق التجارية البحرية بين أوربا وآسيا، وفي العصر الحديث أصبح لموقع الكويت أهمية كبيرة في نقل البترول إلى الأسواق الخارجية.[3]

ثانيا: نبذة تاريخية عن الكويت

رغم أن دولة الكويت الحديثة لم تتأسس إلا في القرن 20 م، إلا أن مدينة الكويت يعود تأسيسها إلى بداية القرن الثامن عشر وبالتحديد سنة 1716م على يد آل الصباح وهم فرع من قبيلة العتوب، وقد كانت الكويت[4]قبل هذا التاريخ مجرد تجمع سكاني صغير من أصول عربية محمي بقلعة صغيرة،[5]ومثلت التجارة البحرية والغوص بحثا عن اللؤلؤ النشاط الأساسي لسكان الكويت آنذاك.[6]

---

[1]– وربة و بوبيان من أهم الجزر الكويتية المتنازع عنها مع العراق، حيث تقدر مساحة جزيرة وربة بحوالي37كلم² وتمثل حاجزا جغرافيا هاما بين الدولتين، أما جزيرة بوبيان فلا تقل أهمية عن جزيرة وربة وهي من أكبر الجزر الكويتية، حيث تقدر مساحتها 863 كلم²،وتقع هذه الجزيرة في الشمال الشرقي من الكويت ويفصلها عن الأراضي العراقية خور عبد الله، أنظر: المرجع نفسه، ص47.

[2]– فالح فهد الدوسري، المرجع السابق، ص ص 19–20.

[3]– فالح فهد الدوسري، المرجع السابق، ص20.

[4]– كانت الكويت في الماضي عبارة عن ميناء صغير يحمل اسم الكويت وهو تصغير لكلمة كوت أي الموضع القريب من البحر أو النهرو المخصص لرسو السفن، كما قيل أنها سميت بذلك نسبة إلى حصن صغير كان موجودا فيها، بناه محمد بن عريعر في نهاية القرن السابع عشر قبل نزول قبيلة العتوب هناك، أنظر: رضا هلال، الصراع على الكويت،ط1،دار الجيل، بيروت، 1991م، ص13.

[5]– قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي،مجلة كلية التربية الأساسية، ع18،جامعة بابل، العراق،2014 م،ص499.

[6]– فالح فهد الدوسري، المرجع السابق،ص21.

بدأ حكم أسرة آل الصباح بالشيخ صباح الأول عام 1756م والذي أخذت الأسرة الحاكمة تسميتها منه، و قد استمر حكم هذا الأخير حتى عام 1762م، و خلفه في الحكم ابنه عبد الله ابن الصباح إلى سنة 1812م،هذاالأخير اتخذت في عهده الكويت شكل إمارة واضحة المعالم بها أسرة حاكمة، كما أصبحت مركزا تجاريا برا وبحرا.[1]

وقد برزت أهميتها التجارية بالنسبة لبريطانيا بعد ضعف البصرة[2]و احتلالها من قبل الفرس سنة 1776م، فتحول حينها الطريق التجاري الرابط بين الهند وشرق الجزيرة العربية وأوربا نحو الكويت، وأصبحت بذلك مركزا لعبور البضائع القادمة من الهند.[3]

أولت بريطانيا اهتماما كبيرا بالكويت، خاصة بعد ظهور المنافسة الروسية والألمانية في الخليج العربي في منتصف التسعينات من القرن 19م،وفي سبيل الحفاظ على نفوذها، وحتى تقطع الطريق أمام المنافسة الخارجية، لجأت بريطانيا إلى الاتصال بشيخ الكويت محمد الصّباح، وعرضت عليه إقامة علاقات صداقة سنة 1895م، إلاّ أنّ هذا الأخير رفض ذلك فتآمرت عليه واغتالته بدعم من أخيه مبارك الصّباح، وتولّى هذا الأخير الحكم بعده ورضخ لمطالب بريطانيا، حيث وقّع معها اتّفاقية سرية سنة 1899م،على غرار اتفاقيات الحماية التي وقعتها مع إمارات الخليج العربي.[4]

تضمنت هذه المعاهدة انفراد بريطانيا بالنفوذ في الكويت، مقابل اعترافها بشرعية أل الصباح كأسرة حاكمة وتوليها حمايتها من المشايخ والأمراء المجاورين والدول الكبرى، وضلت هذه المعاهدة طي الكتمان إلى سنة 1900م، عندما توجهت بعثة ألمانية إلى

---

[1]– كمال موريس شربل، المرجع السابق، ص462.

[2]–البصرة: ثاني أكبر المدن العراقية اشتهرت منذ القدم بازدهار تجارتها في الخليج العربي، يوجد بها اليوم أهم الموانئ العراقية ميناء البصرة، أنظر: كمال موريس شربل، المرجع السابق ص108.

[3]- رضا هلال ،المصدر السابق،ص13.

[4]– عبد الوهاب الكيالي، ج5، المرجع السابق، ص298.

الكويت، باعتبارها آخر محطة لخط سكة الحديد التي تربط برلين ببغداد، فأعلنت بريطانيا حينها عن الاتفاقية، وطالبت الدولة العثمانية بمنع الألمان من مواصلة المشروع في الأراضي الكويتية[1]، اضطر العثمانيون بعدها إلى الاعتراف بالسيادة الفعلية لبريطانيا على الكويت وباتفاقية عام 1899م، مقابل اعتراف هذه الأخيرة بتبعيتها للدولة العثمانية إسميا، وخاصة أن هذه الأخيرة كانت عاجزة عن التصدي للبريطانيين، و كان ذلك من خلال توقيعها على اتفاقية عام 1901م.[2]

غير أن بريطانيا وقعت اتفاقية أخرى مع الشيخ مبارك سنة 1907م، اعتبرت الدولة العثمانية بموجبها في عداد الدول الأجنبية، و كان ذلك سعيا منها لاستبعاد النفوذ العثماني في الكويت من جهة والحفاظ على مصالحها في المنطقة من جهة أخرى.[3]

وفي سنة1913م اتفقت كل من الدولة العثمانية وبريطانيا على ضرورة تنظيم وضع الكويت بصفة رسمية، فوقعتا اتفاقية الخليج[4] التي تضمنت الاعتراف بالاستقلال الذاتي للكويت في نطاق الدولة العثمانية وأصبح لها علم خاص[5].

وعقب اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م أعلنت بريطانيا الكويت إمارة مستقلة تحت حمايتها وظل البريطانيون يهيمنون على الوضع في الكويت في ظل حكم أسرة آل الصباح.

---

[1]–رضا هلال، المصدر السابق، ص18.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، ج5، المرجع السابق، ص300.

[3]– رضا هلال، المصدر السابق، ص19.

[4]– اتفاقية الخليج: تعرف أيضا بالمعاهدة الأنجلو –عثمانية، وقعت في 29 جويلية 1913م،تعد أول محاولة لترسيم الحدود في الخليج العربي بصفة عامة والحدود العراقية الكويتية بصفة خاصة، وهي بذلك أول وثيقة رسمية لوضع الحدود بين البلدين، إشتملت على خمسة أقسام خصص القسم الأول منها للكويت وتضمن عشرة مواد، وجاء في المادة السابعة منها وصف مفصل للحدود العراقية الكويتية وأصبحت هذه الاتفاقية أساس كل المراسلات والاتفاقيات التي جاءت بعدها بين الدولتين، أنظر: فالح فهد الدوسري، المرجع السابق،ص36.

[5]–رضا هلال،المصدر السابق، ص 19.

وقد تعاقب على حكم الكويت عدة مشايخ ففي سنة 1921م تولى الشيخ أحمد جابر الصباح الحكم حتى سنة 1950م، وتأسست في عهده شركة بترول الكويت عام 1934م، وتولى من بعده الحكم الشيخ عبد الله السالم الذي دام حكمه إلى سنة 1965م،

وفي عهده اتفقت بريطانيا والكويت على إلغاء المعاهدة الموقعة بينهما سنة1899م، وأصبحت الكويت بذلك دولة مستقلة منذ سنة1961م، وانضمت بعدها إلى الجامعة العربية سنة 1963م،[1]إلا أن غموض الحدود التي نصت عليها اتفاقية عام1913م ومسألة الاعتراف بها من قبل العراق ظلت العقبة الأولى التي واجهت الدولة الكويتية الحديثة بعد الاستقلال.

[1]-كمال موريس شربل، المرجع السابق،ص463.

المبحث الثالث: جذور النزاع الحدودي بين العراق والكويت1913-1979م

تعود جذور النزاع الحدودي بين العراق والكويت إلى الفترة التي ظهرت فيها الكويت ككيان سياسي مستقل، ففي البداية كان الصراع على الكويت يدور بين بريطانيا والدولة العثمانية في أواخر القرن الـ19م، وقد انتهى هذا الصراع بعد توقيع معاهدة الخليج سنة1913م، والتي تضمنت أول ترسيم للحدود بين البلدين -كما ذكرنا سابقا-، ورسمت حينها أول خريطة للكويت.[1]

وقد نصت المادة السابعة منها أن خط الحدود:" يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي، ويمر جنوب كل من أم قصر وصفوان وجبل سنام و آبارها ويعتبرها تابعة لولاية البصرة، وعند الوصول إلى وادي باطن تتبعه حتى الجنوب الغربي، ثم تستدير نحو الجنوب الشرقي حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة"، كما هو موضح على الخريطة رقم(3): والتي تمثل خريطة الكويت[2] الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة1913م.

[1]- سالم مشكور، المصدر السابق، ص97.

خريطة رقم: 03

خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية سنة 1913م

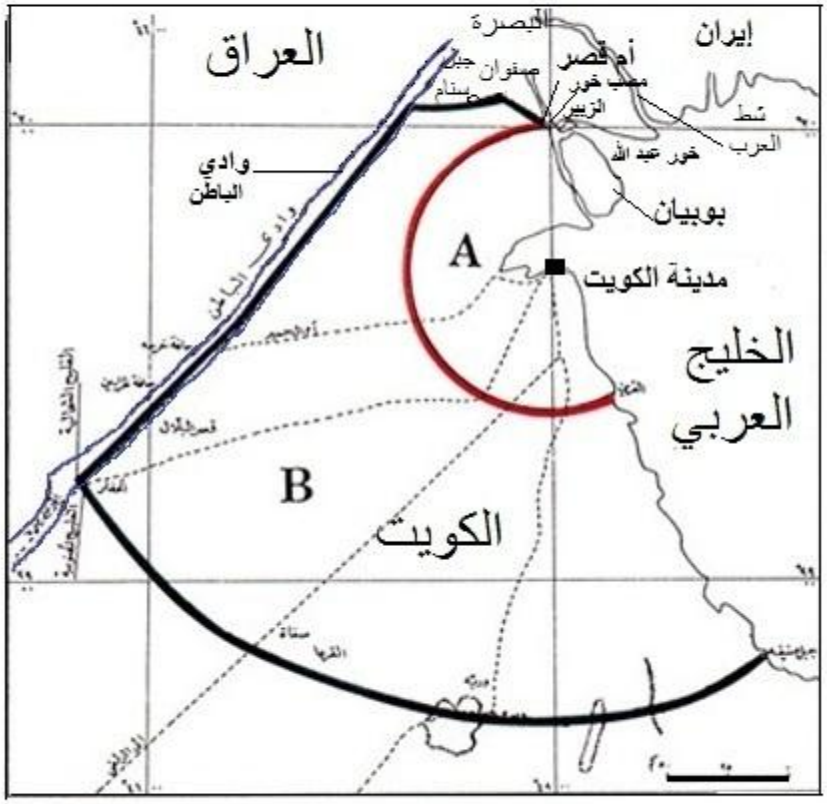

المصدر: www.moqatel.com و تعديلات الطالبة

– المنطقة A تمثل منطقة يمارس فيها شيخ الكويت استقلالا ذاتيا كاملا، والمنطقة B هي المناطق التي تعيش فيها القبائل التابعة لشيخ الكويت، أنظر: محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ط1،دار الكتاب الحديث، دبي الإمارات العربية المتحدة،2002م،ص257

إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ على أرض الواقع، بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 م، ومن ثم بقيت خالية من القيمة القانونية الملزمة لها وأصبح عدم التصديق عليها حقيقة واقعة في التاريخ.[1]

[1]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، المرجع السابق، ص ص159–162.

ظلت الكويت تتبع ولاية البصرة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، عندما احتلت القوات البريطانية العراق و قامت بفصل الكويت عنها، وبقي وضع الكويت بعدها غير مستقر إلى أن عقدت معاهدة لوزان سنة 1923م و التي تنازلت بموجبها تركيا عن ممتلكاتها في المشرق العربي، غير أن الحدود بين الكويت والبصرة لم تكن مرسمة آنذاك.[1]

فعندما تولى الملك فيصل الحكم في العراق لم تكن الحدود العراقية واضحة ومحددة المعالم، حيث كانت تمتد عبر الصحراء التي تقطنها قبائل غير مستقرة وفي صراع دائم وهذا ما دفع بريطانيا إلى عقد مؤتمر العقير[2]سنة 1922م لتسوية وضع الحدود في المنطقة خوفا منها على مصالحها هناك، وتقررت بموجبه الحدود بين السعودية والعراق والكويت على أساس اتفاقية سنة 1913م [3]، وفي سنة 1923م بعد خضوع كل من العراق والكويت للهيمنة البريطانية، جرى تبادل الرسائل بين الوكيل السياسي لبريطانيا في الكويت الميجرمور(J.C.More) والمندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس، تقررت على إثرها الحدود العراقية الكويتية وفق ما نصت عليه اتفاقية سنة 1913م ومؤتمر العقير سنة 1922م، إلا أن هذا الترسيم حرم العراق من منفذ بحري واسع على الخليج العربي.[4]

---

[1]– قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص 508.

[2]–مؤتمر العقير: استمد هذا المؤتمر اسمه من ميناء العقير السعودي على ساحل الخليج العربي، وقد أنعقد هذا المؤتمر في 27نوفبر1922م، وتم فيه رسم الحدود بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية على يد المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس، حيث قام هذا الأخير برسم الحدود على الخريطة بخط أحمر وقال أنها الحدود التي يجب أن تكون بين البلدان الثلاث، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول، وكانت النتيجة أن أعطى جزء من الأراضي الكويتية للسعودية، كما جعل إطلالة العراق على الخليج ضيقة، وظل ذلك مصدر النزاعات الحدودية بينها،أنظر: سالم مشكور، المصدر السابق،ص83.

[3]– فالح فهد الدوسري، المرجع السابق،ص42.

[4]– سالم مشكور، المصدر السابق، ص ص97–98.

وعندما طلبت العراق الانضمام إلى عصبة الأمم سنة 1932م، تم تبادل الرسائل بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وشيخ الكويت احمد الجابر والوكيل السياسي لبريطانيا في الكويت، تم بموجبها تأكيد الحدود بين العراق والكويت حسب ما جاء في اتفاقية عام 1913م، وأكدت الرسائل ملكية الكويت لجزيرتي وربة و بوبيان، وعدّ ذلك اعترافا من العراق بسيادة الكويت على حدودها.

وخلال الثلاثينات طالبت العراق بضم الكويت في عهد الملك غازي، والذي هدد بضم الكويت بالقوة العسكرية في حال فشل ذلك بالوسائل السلمية، ففي مارس سنة 1939م أزال العراقيون لوحة الإعلان التي كانت تشير إلى الحدود بين الدولتين، وكان هدف العراق دائما من ذلك هو الحصول على ساحل واسع على الخليج.[1]

شن الملك غازي هجوما على نظام الحكم في الكويت وادعى أنّ الكويت "جوهرة العراق الثمينة" والامتداد الطبيعي للعراق وميناؤها التاريخي، وقد ساندت الصحف العراقية مطالب الملك غازي ودعت شيخ الكويت لقبول ذلك، مدعية أن ذلك سيكون في مصلحة أسرة آل صباح الحاكمة في الكويت، وتحولت هذه المطالب إلى مطالب رسمية بعد اتصال العراق رسميا بالحكومة البريطانية حول مسألة ضم الكويت، إلاّ أن الحكومة البريطانية واجهت المطالب العراقية بالرفض، وحذّرت العراق من أي هجوم عسكري على الكويت لضمها بالقوة.[2]

أدّى مقتل الملك غازي في 03 أفريل 1939م إلى فشل الخطط العراقية الرامية إلى ضم الكويت، خاصّة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في 01 سبتمبر1939م، وخلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن 20م حاولت بريطانيا التوصّل إلى اتفاق

[1]– رضا هلال، المصدر السابق، ص ص، 19–20.

[2]– كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص09.

بين الطرفين، على أساس الرسائل المتبادلة في سنة 1932 م، إلاّ أنّها فشلت في ذلك خاصّة مع عدم وضوح التضاريس التي تشكل معالم الحدود بينهما.[1]

خلال هذه الفترة تميزت العلاقات بالهدوء النسبي والاحترام المتبادل، واستمر ذلك إلى أن تأسس الاتحاد العربي الهاشمي[2] في14 فيفري1958م، بين العراق والأردن، وكان رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد متحمسا إلى ضم الكويت إدراكا منه لأهميتها الاقتصادية وقدرتها على دعم الاتحاد وسد العجز في ميزانيته، فحاول هذا الأخير إقناع الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بضرورة ضم الكويت للاتحاد العربي الهاشمي وأهمية ذلك في التصدي للمد الشيوعي[3] في المنطقة العربية – حسب زعمه –.

واقترح نوري السعيد على الحكومة البريطانية إعلان استقلال الكويت، حتى تكون مؤهلة للانضمام إلى هذا الاتحاد، إلاّ أن الكويت واجهت المطالب العراقية بالرفض الشديد، مؤكدة أنه ليست لها أي مكاسب تجنيها من ذلك [4]، وفي20 جويلية 1958م عقد مؤتمر في لندن لتبادل وجهات النظر بين المسؤولين العراقيين والبريطانيين، حيث أعدّت الحكومة العراقية مشروع اتفاقيتين إحداهما تنص على دعم الكويت للاتحاد العربي الهاشمي والأخرى بانضمامها إلى ذلك الاتحاد كإمارة مستقلة، غير أن البريطانيين لم يرحبوا بالمشروع العراقي خوفا على مصالحهم واستثماراتهم في الكويت، وقد كانت

---

[1]–سها عيد رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي،ط1،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، مصر،2009 م، ص98.

[2]–الإتحاد العربي الهاشمي: اتفاق تعاهدي إتحادي بين النظامين الملكيين الهاشميين في العراق والأردن أعلن عنه في 14فيفري 1958م، ونص دستور الإتحاد على أن تتولى العراق رئاسته، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، ج1، المرجع السابق، ص51.

[3]–الشيوعية: هي مجموعة من المبادئ والأفكار التي تنادي بضرورة الإطاحة بالنظام الرأسمالي، ونشر العدالة والمساواة وتنسب إلي الفيلسوف الألماني كارل ماركس، وقد ظهرت بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917م،أنظر:المرجع نفسه ،ج3،ص450.

[4]– سها عيد رجب، المرجع السابق، ص106.

الحكومة العراقية مصرة على مطالبها وهددت بأنها ستلجأ إلى وسائل أخرى في سبيل تحقيقها، لكن قيام ثورة 1958م كان في مصلحة الكويت، حيث أدّى إلى نهاية الأزمة وانسحبت العراق من الاتحاد العربي الهاشمي بقرار أصدره رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم.[1]

عادت العلاقات العراقية الكويتية خلال السنوات التي تلت ثورة 1958م إلى التوتر من جديد، وقد تجددت الأزمة بينهما بعد استقلال الكويت مباشرة، حيث أعلنت الحكومة العراقية برئاسة عبد الكريم قاسم في 25جوان1961م أن" الكويت جزء لا يتجزأ من العراق"، بموجب الحق التاريخي كونها كانت تتبع ولاية البصرة سابقا، واعتبر هذا الأخير أن وثيقة عام 1899م مزورة، وأن العراق لا تعترف بها، كما اعتبر أن الشعب الكويتي جزء من الشعب العراقي، وقامت الحكومة العراقية في 26 جوان1961م بإصدار

مذكرة ووزعتها على سفراء الدول العربية و الأجنبية في بغداد، تؤكد فيها أن الكويت جزء من العراق وأن ذلك"حقيقة تاريخية"، لكن الكويت رفضت المطالب العراقية، وأعلنت في اليوم نفسه بيانا صدر عن حكومتها جاء فيه أن" الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليا ".

اعتبرت أزمة سنة1961م أول أزمة حدودية عراقية كويتية حقيقية بين الدولتين، إذ سارعت الكويت على إثرها إلى طلب الدعم البريطاني لمواجهة المطالب العراقية، فقامت بريطانيا في 01 جويلية 1961م بإنزال قوات عسكرية في الكويت، وفي المقابل قامت العراق بحشد قواتها في منطقة البصرة، وبعد وقوع بعض الاشتباكات بينهما على الحدود لجأت العراق إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ترفض فيها إنزال القوات البريطانية في الأراضي الكويتية لما في ذلك من تهديد على سلامة أراضيها.

[1]–سها عيد رجب، المرجع السابق، ص 107.

كما شكلت عدة دول عربية وهي السعودية ومصر والسودان و الأردن قوات عسكرية حلت محل القوات البريطانية في الكويت بدءا من 20جويلية 1961م من أجل حمايتها.[1]

لم يتخذ الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم أي خطوة عسكرية ضد الكويت، سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقي اللواء احمد صالح العبيدي إلى الرئيس العراقي" أن الجيش رهن الإشارة "، لذلك يرى البعض أن مطالب عبد الكريم قاسم لم تكن سوى تهديدات أراد منها توجيه الأنظار عن الأوضاع الداخلية في العراق نحو المطالب التاريخية بضم الكويت، وفي الوقت نفسه جس نبض بريطانيا التي أرست قاعدة أحقية الدولة القوية[2] في ضم أو اقتطاع جزء من أراضي الدولة الضعيفة المجاورة في الخليج.[3]

انتهت هذه الأزمة بعد انقلاب8فيفري 1963م بقيادة عبد السلام عارف الذي أطاح بنظام حكم عبد الكريم قاسم، فتغير بذلك الموقف العراقي الرسمي اتجاه الكويت، وتحسنت العلاقات بين الدولتين، كما انسحبت القوات العربية من الكويت في 20 فيفري 1963م.[4]

وفي ماي 1963م انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة، فأعلنت العراق اعترافها باستقلال الكويت رسميا، وانتهى بذلك مطلب ضم العراق للكويت، و أكدت الحكومة

---

[1]– رضا هلال، المصدر السابق، ص ص22–24.

[2]–عندما اعترض شيخ الكويت أحمد الجابر علي قرارات مؤتمر العقير التي تضمنت اقتطاع أراضي كويتية ومنحها للملكة العربية السعودية قال له السير بيرسي كوكس أنها اقوى من الكويت ويحق لها ذلك، فسأله شيخ الكويت إن كان بإمكان الكويت استعادة أراضيها إذا امتلكت القوة دون معارضة بريطانيا فقال نعم، لم يكن هذا الحوار عابرا بل إنه صار القانون الذي يحرك المطالب الحدودية ويثير الأزمات والحروب كلما شعرت دولة بأنها قادرة على أخذ ما تطالب به من الدول الأخرى، أو إلغاء معاهدات واتفاقيات حدودية تمت المصادقة عليها، أنظر: سالم مشكور، المصدر السابق،ص83.

[3]– المصدرنفسه،ص100.

[4]–سها عيد رجب، المرجع السابق، ص109.

العراقية حينها استعدادها لإنهاء الخلاف و ترسيم الحدود مع الكويت، فتشكلت لهذا الغرض لجنتان، اجتمعتا عدة مرات إلاّ أنهما فشلتا في التوصل إلى نتيجة، ودخل الخلاف بعدها مرحلة جمود استمرت عشر سنوات.[1]

عادت العلاقات العراقية الكويتية إلى التوتر من جديد بعد وصول حزب البعث للسلطة في1968م، حيث بدأ النظام البعثي، يتهمها بمنح اللجوء السياسي لبعض العراقيين المعارضين لحزب البعث.

وفي سنة 1969م طلبت العراق من الكويت السماح بتمركز بعض القوات العراقية في الأراضي الكويتية للدفاع عن ميناء أم قصر ضد أي هجمات إيرانية محتملة، لكن الكويت رفضت ذلك.[2]

ورغم انشغال النظام العراقي في مرحلة ما بعد الانقلاب بالمشاكل الداخلية، إلاّ أن الأزمة الكويتية العراقية عادت للظهور سنة 1973م، عندما توترت العلاقات العراقية الإيرانية، وكان السبب هذه المرة مطالبة العراق الحكومة الكويتية بتأجير جزيرتي وربة وبوبيان لمدة 99عاما،كما قامت قوات الجيش العراقي بمهاجمة مركز الصامتة الحدودي الكويتي، واحتلته يوم20 مارس 1973م، وعلى إثر الوساطة العربية لحل المشكلة انسحبت القوات العراقية من الصامتة، وزار وفد عراقي رسمي الكويت في 06 أفريل1973م، عرفت بعدها مسألة الحدود بين البلدين مرحلة من الجمود حتى سنة1979م لتدخل مرحلة جديدة في عهد صدام حسين.[3]

[1]- سالم مشكور، المصدر السابق، ص102.

[2]- سها عيد رجب، المرجع السابق، ص111.

[3]- رضا هلال، المصدر السابق، ص 24.

ظلت الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية التي تمر بها العراق الدافع الرئيسي لنشوب النزاعات الحدودية بين البلدين.

الفصل الثاني:

النزاع الحدودي بين العراق والكويت 1979-1990م

المبحث الأول: الحدود العراقية الكويتية ومشكلاتها ما بين 1979-1990م.

المبحث الثاني: شخصية صدام حسين ودورها في تفاقم النزاع الحدودي بين العراق والكويت.

المبحث الثالث: تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على العراق1980-1988م.

المبحث الرابع: تطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت1988-1990 م.

اتسمت العلاقات العراقية والكويتية بالنزاع على الحدود المشتركة بينها سواء البرية أو البحرية منذ نشأة الدولتين في العصر الحديث، لكن الفترة ما بين(1979-1990م) شهدت تحولا كبيرا في العلاقات بينهما من حالة النزاع الحدودي إلى حالة الصراع الحقيقي، لارتباط ذلك بالتطلعات السياسية والجيوستراتيجية للنظام العراقي، وكذا بأزماته الاقتصادية خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: الحدود العراقية الكويتية ومشكلاتها ما بين 1979- 1990م

تعد العراق من الدول التي لها وضع خاص في الخليج العربي-كما أشرنا إلى ذلك سابقا-، حيث تعتبر من الدول المتضررة اقتصاديا من وضعها الجغرافي نتيجة ضيق ساحلها على الخليج، والذي يعتبر في الوقت نفسه المنفذ البحري الوحيد الذي يربطها بالعالم الخارجي، فالمصادر الحديثة تقدر طول الساحل العراقي بـ:55.56كلم- والذي يمتد من رأس البيشة شرقا إلى أم قصر غربا-،كما أن معظمه يقع داخل قناة خور[1]عبد الله ولا يتبقى منه إلاّ مسافة لا تزيد عن بضعة أميال بحرية تقع مباشرة في مواجهة الخليج،[2] كما يظهر في الخريطة رقم(4) والتي تمثل ساحل العراق على الخليج العربي.

[1]- خور : جمعها أخوار وهي ألسنة مائية داخلة في الأرض تستخدم كموانئ طبيعية، وتكثر الأخوار في الخليج العربي، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج2،المرجع السابق،ص623.

[2]- سعدون شلال ظاهر وفارس هادي عبيد العبودي، مشكلات العراق على حدوده البحرية، مجلة البحوث الجغرافية، ع22، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، [د.ت]، ص39.

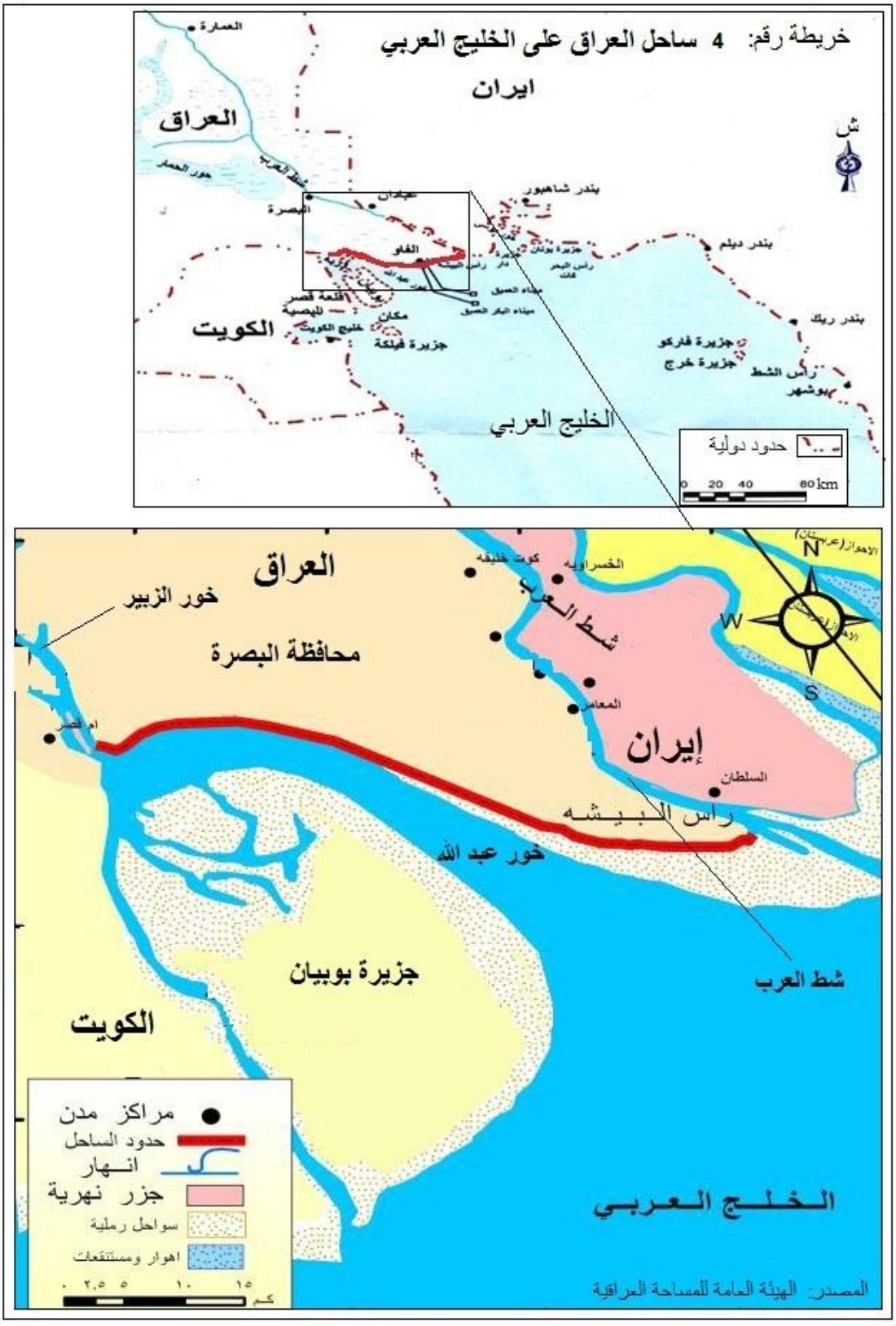

المصدر: محمد محي الهيمص، الواقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي رؤيتان متناقضتان، مجلة كلية التربية الأساسية،ع9،جامعة المستنصرية، [د.ت]، ص373.

تعتبر العراق، الدولة الوحيدة في العالم من الدول المصدرة للنفط التي لا تملك شاطئا مناسبا لرسو السفن الكبيرة، فأكبر موانئها[1] يقع شمال شط العرب بالبصرة على بعد 160 كلم من مياه الخليج العربي، وقد تصل مدة انتظار السفن إلى حوالي ثلاثة أشهر لتفريغ حمولتها[2]، بسبب المياه الضحلة لهذا المنفذ البحري –والمتنازع عليه مع إيران–، مما لا يسمح بحركة بحرية مرنة، والأمر نفسه بالنسبة لخور عبد الله الذي تنتشر به مجموعة من الجزر بعضها تتبع إيران والبعض الآخر للكويت وهو يؤدي إلى لميناء العراقي أم قصر[3].

لذلك كثيرا ما ارتبطت العلاقات بين العراق والكويت بالوضع الجغرافي والملاحي للعراق، فالعلاقات بين الدولتين تراوحت بين التهديد العراقي للكويت أحيانا، والاعتراف المشروط في بعض الأوقات، والتناقضات وعدم الاعتراف في أوقات أخرى[4]، نتيجة تباين المطالب العراقية ومواقفها من الكويت.

حيث بموجب الحق التاريخي اعتبرت العراق أن الكويت جزء من أراضيها، باعتبارأنها كانت تتبع ولاية البصرة[5]–كما ذكرنا سابقا–،وفي أحيان أخرى طالبت العراق

---

[1]– لجأت الحكومة العراقية لحل مشكلة الملاحة إلى إقامة موانئ بحرية بعيدة عن الساحل، منها ميناء العميق في الخمسينات على بعد 15 كلم من الساحل العراقي وميناء البصرة(البكر سابقا) كما يظهر في الخريطة أنظر: قاسم محمد الجنابي وربا صاحب عبد، إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من أحكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الأساسية،ع12،جامعة بابل ،العراق،2013م، ص442.

[2]-شموئيل سيجف، المثلث الإيراني "العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية"، تر: غازي السعدي، ج1، [د.ط]، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، 2016م، ص ص300–301.

[3]– محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص 250.

[4]– سعدون شلال ظاهرو فارس هادي عبيد العبودي، المرجع السابق، ص46.

[5]– رغم اعترافها رسميا باستقلال الكويت وسيادتها على حدودها سنتي 1932و1963م، فعند الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990م أعلنت الكويت المحافظة العراقية تاسع عشر، فالعراق رفضت دوما التسليم بالحدود التي رسمت سنة 1913 و1932م لكونها جاءت على أيادي الإستعمار وخدمة لمصالحه، وخاصة وأنها حرمت العراق من منفذ بحري واسع يشرف على الخليج العربي، أنظر: محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص247–254.

ببعض الجزر الكويتية القريبة من ساحلها، خاصة جزيرتي وربة وبوبيان، باعتبار أنها تقع في مدخل خور عبد الله المؤدي إلى ميناء أم قصر، ولذلك اعتبرتها جزء من أراضيها، فهي تشكل المدخل الطبيعي لهذا الميناء،[1]وخاصة أن امتلاكها سيتيح للعراق الإشراف على مياه إقليمية أوسع.[2]

وقد أثبتت الحرب العراقية الإيرانية أهمية هاتين الجزيرتين الإستراتيجية والاقتصادية-كما سنرى لاحقا-، فامتلاكهما يسمح ببناء ميناء عراقي كبير يغطي احتياجات العراق التجارية والنفطية ويؤمن لها منفذ أكبر على الخليج[3]، لذلك أحيا الرئيس صدام حسين فكرة استئجار الجزيرتين سنة 1981م لمدة 99 عاما،[4]في ظل اعتماد العراق على الموانئ الكويتية خلال هذه الحرب في استقبال البضائع والمواد الغذائية و الإستراتيجية التي لا تستطيع استقبالها بسبب الحصار البحري الإيراني المفروض عليها إلا أن الكويت رفضت ذلك.[5]

كما ارتبطت نزاعات الحدود بين الدولتين بالتطورات الاقتصادية واكتشاف النفط، حيث رسمت الحدود العراقية بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة 1921م أي قبل اكتشاف معظم الحقول النفطية، مما جعل الحدود تخترق بعض الحقول النفطية التي تقع شمال الكويت، وهي الروضتين وبحرة والصابرية والبعض الآخر يقع جنوب العراق،

---

[1]-محمد محمود السرياني، المرجع السابق،ص250.

[2]- تقاس المياه الإقليمية بعدد الجزر التي تمتلكها الدولة، أنظر: المرجع نفسه، ص ص250-252.

[3]- ولإدراك حجم المشكلة العراقية بخصوص ساحلها الضيق على الخليج، يكفي أن نعلم أنها الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تصدر إلا 10 % من بترولها عبر أراضيها، فميناء البصرة(البكر) لا يحتمل أكثر من 10% من الإنتاج، وميناء أم قصر يستخدم كقاعدة عسكرية، ومن هناك كانت أنظار العراق تتجه دائما إلى الجزر الكويتية القريبة منها، وربة و بوبيان، أنظر: المرجع نفسه، ص ص247-248.

[4]- إسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الإيرانية، (1980-1988م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2015م، ص257.

[5]- عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية الكويتية، مجلة السياسية والدولية،ع11،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009م، ص27.

وتتمثل في حقول الزبير وجزيرة مجنون والقرنة، ويعد حقل الرميلة الجنوبي المسمى الرتقة في الكويت من أهم الحقول النفطية المشتركة المتنازع عليها بين الدولتين،[1]أنظر الملحق رقم (3).

حيث وبالنظر لطبيعة النفط السائلة، وبحكم امتداد الحقول النفطية في أراضي الدولتين المتجاورتين، فإن قيام إحداهما باستخراج النفط من حقل مشترك سوف يؤثر حتما على كميات النفط المتواجدة في الدولة المجاورة،[2]لهذا يظهر هذا النوع من النزاعات الحدودية المرتبط بالأهمية الاقتصادية للموارد الطبيعية.

إن العوامل السابقة شكلت ظروف مناسبة لتطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت إلى حالة من الصراع الحقيقي كما سنري لاحقا.

[1]– جاسب عبد الحسين الخفاجي ورواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق،2017 م،ص126.

[2]– المرجع نفسه،ص125.

المبحث الثاني: شخصية صدام حسين و دورها في تفاقم النزاع الحدودي بين العراق والكويت

شكل وصول صدام حسين للسلطة في العراق بداية لمرحلة جديدة من العلاقات العراقية الكويتية، لذلك لابد أن نعرج على بعض المحطات الهامة من حياة هذه الشخصية خاصة السياسية منها، لنتمكن من فهم أسباب تطور النزاع الحدودي بين البلدين إلى ذلك المنحى الخطير.

أولا مولده و نشأته:

ولد صدام حسين عبد المجيد في 28 أفريل سنة 1937مفي عائلة سنية فقيرة بقرية العوجة بالقرب من مدينة تكريت شمال غرب بغداد، والدته صبحة طلفاح، أما والده فهو حسين عبد المجيد، والذي توفي قبل ولادة صدام حسين ببضعة أشهر،[1]عاش صدام حسين طفولة صعبة مع والدته و إخوته من أمه في غرفة واحدة في كوخ طيني، بعد أن تزوجت والدته من الحاج إبراهيم الحسن، وكان هذا الأخير يعامله بقسوة وشدة،[2] الأمر الذي انعكس على شخصيته فيما بعد.

عندما بلغ سن العاشرة من عمره، انتقل إلى تكريت حيث أقام في رعاية خاله خير الله طلفاح، والتحق بالمدرسة هناك في سن متأخرة سنة 1947م،ورغم ذلك تميز عن أقرانه بسرعة التعلم والذاكرة القوية. [3]

---

[1]– محمد عبده، صدام حسين "رحلة النهاية أم الخلود"، [د.ط]، دار الكتاب العربي، دمشق، حلب، سوريا،2004 م، ص11.

[2]– كون غولن، صدام حسين "الحياة السرية"، تر: مسلم الطعان،، ط1،مكتبة الرميحي أحمد منشورات الجمل، بغداد، العراق،2005 م، ص ص23–31.

[3]– عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص627.

ثانيا حياته السياسية :

إن التطرق لهذه الجزئية من حياة صدام يحتم علينا التطرق ولو بشكل بسيط لشخصية خير الله طلفاح التي كان لها الأثر الواضح في رسم المسار السياسي لصدام، حيث كبر صدام حسين في بيت خاله الذي كان ضابطا في الجيش العراقي، وتميز بثقافته الوطنية وروحه القومية، ما دفعه للمشاركة في ثورة 1941م ضد الحكم الملكي العميل والتي سجن على إثرها، و تم طرده بعدها من الجيش فامتهن التعليم[1].

حصل صدام على دعم كبير من خاله لاستكمال دراسته، فبعد أن أكمل دراسته الابتدائية في تكريت سنة 1955م التحق بمدرسة الكرخ العالية،[2]حيث انتقل رفقة خاله إلى بغداد بعد تولي هذا الأخير منصب إدارة إحدى المؤسسات التعليمية، وهناك بدأ نشاطه السياسي[3]، خاصة بعد احتكاكه بأصدقاء خاله القدماء، ومن أبرزهم أحمد حسن البكر، الذي تولى رئاسة الجمهورية العراقية لاحقا. [4]

كانت فترة الخمسينات تتميز بانتشار الوعي التحرري ضد الاستعمار في كل الأقطار العربية، لذلك برزت في هذه الفترة عدة أحزاب وطنية، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي، و كان صدام من أشدّ المعجبين بشعاراته، وهذا ما دفعه للالتحاق بالحزب سنة 1956م.[5]

---

[1]– أحمد شوتري، العقيدة البعثية للرئيس صدام حسين،[د.ط]، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص80.

[2]– كون غولن، المصدر السابق،ص39.

[3]– حاول صدام حسين الالتحاق بالأكاديمية العسكرية إلاّ أن انضمامه إلى حزب البعث بعدها حال دون ذلك، أنظر:المصدر نفسه،ص39.

[4]– محمد عبده، المرجع السابق، ص12.

[5]– احمد شوتري، المرجع السابق، ص ص82–83.

رغم حداثة عهده بالحزب وصغر سنه –حيث لم يتجاوز 20 سنة من عمره –فقد شارك صدام حسين في الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام الملكي سنة 1958م، كما شارك في محاولة اغتيال الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم سنة 1959م بأمر من حزب البعث الذي كان معجبا بشجاعته وجرأته.[1]

أدى فشل محاولة الإغتيال هذه إلى صدور حكم غيابي بالإعدام في حق صدام ما اضطره للفرار نحو سوريا، حيث كانت تربطه هناك علاقات طيبة مع عميد حزب البعث السوري ميشيل عفلق، هذا الأخير اهتم بصدام حسين الشاب ورقاه في مرتبة عالية ضمن القيادة القومية لحزب البعث، لدوره في محاولة تصفية الرئيس عبد الكريم قاسم، ثم انتقل بعدها إلى مصر، وهناك استكمل دراسته الثانوية والتحق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة،[2]أين قرأ عن العديد من الشخصيات العالمية القوية أمثال جوزيف ستالين،[3] والتي أثرت فيه بشكل كبير.[4]

وفي أعقاب نجاح الانقلاب العسكري على عبد الكريم قاسم بقيادة أحمد حسن البكر سنة 1963م وتولي عبد السلام عارف رئاسة العراق، عاد صدام إلى بغداد حيث تولى سنة 1964م رفقة مجموعة من البعثيين مسؤولية إنشاء جهاز أمني سري للحزب، وهو تنظيم عسكري سري يهدف إلى تغيير نظام الحكم في العراق، وحدد شهر سبتمبر سنة 1964م لتنفيذ ذلك، إلا أن اكتشاف السلطة العراقية لهذا التنظيم أدّى إلى الزج بعدد

---

[1]– هيثم رشيد وهيب، في ظل صدام،تر : ميشيل خوري، ط1، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص54.

[2]– محمد عبده، المرجع السابق، ص13–15.

[3]– جوزيف ستالين(1879– 1953م)زعيم شيوعي بارز ورجل دولة سوفيتي اسمه الحقيقي يوسيف فيساريونوفيتش، اشتهر باسم جوزيف ستالين ومعناه الرجل الفولاذي، ولد في جورجيا وعرف بشخصيته القوية وميوله الثورية، نشأ ستالين في ظل لينين واستلم قيادة الإتحاد السوفيتي من بعده واعتمد سياسة الحكم المطلق مابين (1924–1953م)، قاد بلاده نحو النصر في الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب تقاسم مناطق النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الدولة في عهده إحدى أقوى دول العالم، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص137.

[4]– محمد عبده، المرجع السابق، ص19.

كبير من البعثيين في السجن بما فيهم أحمد حسن البكر وصدام حسين، الذي تمكن من الفرار من السجن سنة 1966م، واستكمل بعدها نضاله للوصول إلى السلطة.[1]

وقد شارك صدام حسين في انقلاب 17 جويلية 1968م الذي قاده حزب البعث ضد الرئيس عبد الرحمان عارف، حيث دخل حينها صدام حسين إلى القصر الجمهوري وهو يرتدي بدلته العسكرية–كما كان يحب أن يفعل دائما– راكبا أول دبابة حسب الخطة التي رسمها الحزب، وبنجاح هذا الانقلاب وصل حزب البعث إلى السلطة بتولي أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية العراقية وعين صدام حسين نائبا له.

ومنذ وصوله إلى السلطة في العراق بدأ هذا الأخير يتولى المهام الحساسة والقضايا السياسية الهامة في الدولة، كما عمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق وسعى إلى الانفتاح على الأقطار العربية، و وقع اتفاقية الحدود[2] مع إيران سنة 1975م، واستمر بعدها في تقوية نفوذه في الدولة، إلى أن أعلن الرئيس أحمد حسن البكر استقالته من منصبه، فتولى صدام حسين رئاسة الجمهورية العراقية في 16 جويلية 1979م خلفا له.[3]

تمكن صدام حسين في ظرف قصير بعد توليه السلطة من الهيمنة على المسرح العراقي، وعمل بعدها على أن يكون شخصية بارزة في القضايا الدولية، حيث كان يؤمن

[1]– عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص ص628–629.

[2]–اتفاقية الحدود بين إيران والعراق : وقعت في مارس 1975م بوساطة جزائرية لهذا سميت اتفاقية الجزائر، تضمنت هذه الاتفاقية تحديد الحدود بين الدولتين البرية والنهرية، أنظر: محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998م،ص391.

[3]– عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص ص 629–630.

أن العراق يجب أن تكون القوة الأولى في الشرق الأوسط،[1] كما كان يتطلع إلى قيادة العالم العربي فعمد في سبيل ذلك إلى تقوية القدرات العسكرية للعراق.[2]

فالقوة العسكرية وحدها يمكن أن تحقق طموحات حزب البعث، في أن يجعل من العراق القوة العربية العظمى القادرة على السيطرة على جيرانها، –كما يظهر في الملحق رقم (4)– ومن ثم إقامة جمهورية عربية موحدة برئاسة صدام حسين، حيث كان حريصا على تطبيق العقيدة البعثية،[3] خارج الحدود العراقية تحت رعايته، وكان يصرح دائما بأن"نصر العرب ينبع من نصر العراق ". [4]

وقد أجمع الكثير من السياسيين والمهتمين بشؤون الخليج أن تولي صدام حسين مقاليد الحكم في العراق كان بداية لمرحلة جديدة من العلاقات العراقية الخليجية عامة والكويتية بصفة خاصة، حيث عمل في بداية حكمه على تحسين علاقاته مع دول الجوار كخطوة أولى في سبيل تحقيق أهدافه، ولهذا صرح حين سئل عن موقف العراق من قضية الحدود مع الكويت بـ"أن العراق قرّر التنازل عن قراره السابق برفض ترسيم الحدود مع الكويت و أصبح قراره الآن مبنيا على المنطق القومي ويقضي بإنهاء هذه المشكلة على أساس أنه "لا يوجد غالب ولا مغلوب"وقد استطاع بذلك استمالة هذه الدول إلى جانبه وضمن مساندتها له فيما بعد في حربه ضد إيران.

---

[1]– الشرق الأوسط: تعبير غربي استخدم خلال الحرب العالية الثانية ليشير إلى المنطقة الجغرافية التي تضم كل من سوريا لبنان، فلسطين، العراق، دول الخليج، تركيا و إيران، وتتوسع أحيانا لتشمل أفغانستان، كما تضم دولتين في إفريقيا وهما مصر وليبيا والهدف من هذا المصطلح محاربة القومية العربية أنظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية، ج2، [د.ط]، الجغرافية،[د.م]، سنة1994 م، ص26.

[2]– كون غولن، المصدر السابق، ص155.

[3]– العقيدة البعثية: تتمثل في مبادئ حزب البعث المحددة في دستوره والمتمثلة في الأمة العربية وحدة ثقافية واحدة، الوطن العربي وحدة لا تتجزأ، الوطن العربي للعرب وحدهم، أنظر: أحمد شوتري، المرجع السابق، ص ص23–24.

[4]– كون غولن، المصدر السابق، ص ص،280–285.

وسعيا منه إلى تنفيذ سياسته التوسعية في الخليج العربي، أعلن في سبتمبر 1980م الحرب على إيران بعد توتر العلاقات بينهما حول الحدود، والتي كانت نتائجها من بين الأسباب التي أدت إلى تفاقم النزاع الحدودي بين العراق والكويت،[1] كما سيظهر لاحقا.

[1]–كون غولن، المصدر السابق،ص ص280–285.

المبحث الثالث : تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على العراق

دفعت طموحات الرئيس العراقي صدام حسين في تزعم العالم العربي إلى خوض غمار حرب طاحنة ضد دولة إيران الشيعية بالنيابة عن العرب، إذ أن العلاقات العراقية الإيرانية لم تكن مستقرة لوجود نزاعات حدودية قديمة بين البلدين تعود جذورها إلى القرن السادس عشر، حيث كان النزاع حينها بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية،[1]وكان العراق آنذاك تحت السيادة العثمانية، وقد ورثت الدولة العراقية الحديثة بعد تأسيسها هذا النزاع،[2]القائم أساسا على الخلافات حول الحدود البرية والنهرية في شط العرب[3].

ثم ازداد توتر العلاقات بينهما مع بداية السبعينات، عقب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سنة 1971م، حين أقدمت إيران على احتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، طنب الكبرى، طنب الصغرى، و أبو موسى،[4] الخريطة رقم(1)تبرز موقع الجزر.

ورغم أن ملكية هذه الجزر تعود إلى دولة الإمارات العربية إلا أن ردة فعل العراق على ذلك كانت أشد، فلطالما اعتبرت نفسها المسؤولة عن حماية الخليج العربي والمدافعة عن عروبته، في مواجهة الأطماع الإيرانية التوسعية، وهي السياسة التي تبناها حزب البعث منذ وصوله للسلطة في العراق، كما ساهمت عدة عوامل أخرى في تأزم العلاقات بين البلدين، ومنها التدخل الإيراني في الشؤون العراقية من خلال دعم تمرد الأكراد في

---

[1]–الدولة الصفوية (1501– 1736م) يعود نسبها إلي الشيخ صفي الدين الشيعي الجد الأكبر لشاه إسماعيل الصفوي، نشأت في بلاد فارس أو إيران حاليا، أنظر: علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية،[د.ط]،دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، 2004م،ص218.

[2]– سالم مشكور، المصدر السابق، ص ص 87–90.

[3]– شط العرب هو نهر يتكون من إلتقاء نهري دجلة والفرات ويصب في الخليج العربي، طوله170كلم ويتراوح عرضه بين 500و2000م،أنظر: كمال موريس شربل، المرجع السابق، ص318.

[4]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1،عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، الكويت، 1996م، ص306.

شمال العراق بالأموال والأسلحة بهدف إضعاف العراق من الداخل، وفي المقابل لجأت العراق إلى استقبال زعماء المعارضة في إيران وعلى رأسهم آية الله الخميني.[1]

عرفت بعدها العلاقات العراقية الإيرانية تحسنا نسبيا بعد توقيع الطرفين لاتفاقية الجزائر سنة 1975م حول ترسيم الحدود بينهما،[2] إلا أن نجاح الثورة الشيعية في إيران سنة 1979م بزعامة آية الله الخميني أعاد توتر العلاقات بين الدولتين، خاصة مع تبني الدولة الشيعية الجديدة شعار تصدير الثورة للخارج، سعيا منها إلى بسط نفوذها الشيعي في العالم الإسلامي بدءا بالخليج العربي، فبدأت بالتدخل في شؤون العراق محاولة التأثير على الشيعة الذين يمثلون نسبة كبيرة من السكان حوالي 55%.[3]

ثم برزت بعدها مشكلة التناقض المذهبي بين النظامين، نظام الحكم الشيعي الإسلامي في إيران، ونظام الحكم البعثي الاشتراكي العلماني في العراق،[4] ومما زاد من حدة توتر العلاقات بين الدولتين العداء الشخصي بين الرئيس العراقي صدام حسين والرئيس الإيراني آية الله الخميني بعد طرد هذا الأخير من العراق بموجب بنود اتفاقية سنة 1975م. [5]

---

[1]– محمد نصر مهنا و خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية،[د.ط]، مكتبة غريب، القاهرة،مصر، 1982م، ص ص،334–335.

[2]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص306.

[3]– واطسن بروس و آخرون، الدروس العسكرية لحرب الخليج، تر :محمود برهوم، ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان ،1992م، ص10.

[4]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص308.

[5]– محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معر وف، تسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق، ص345.

وقد أدى تفاقم الأزمة بين الدولتين إلى اتخاذ الرئيس العراقي صدام حسين خطوة رسمية جريئة بإلغاء اتفاقية الحدود لسنة 1975م، وطالبت العراق بالسيادة الكاملة علىشط العرب، فاجتاحت القوات العراقية إيران في22 سبتمبر 1980م واندلعت الحرب بينهما.[1]

سارعت الدول الخليجية التي كانت تتخوف من امتداد النفوذ الشيعي الإيراني إليها إلى تقديم الدعم المالي للعراق والذي قدر بحوالي 38مليار دولار إلى جانب التسهيلات البرية والجوية، والتي شملت خدمات الطرق والموانئ،[2]مع أنها كانت ترى أن العراق لا يقل خطرا عن إيران. [3]

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها نفوذ كبير في الخليج، وخوفا منها على مصالحها في المنطقة، فقد لجأت إلى التآمر والمناورة في السر والعلن، حيث دعمت الطرفين بالأسلحة أملا منها أن تدمر القوتين بعضهما البعض، فكل من القوى الإقليمية والدولية كانت تتخوف من تنامي قوة هاتين الدولتين اللتين دخلتا في سباق نحو التسلح، وما قد يجره ذلك من خطر على أمن الخليج العربي.[4]

دامت الحرب ثماني سنوات وانتهت رسميا في 8 أوت 1988م مخلفة خسائر فادحة للطرفين، إلا أنها انتهت دون أن يحقق أي منهما النصر على الآخر، وكان لهذه الحرب تداعيات هامة على العراق تمثلت في :

-خرجت العراق من الحرب وهي تتمتع بقوة عسكرية هائلة، حيث قدر عدد الجنود بمليون جندي مدربين بشكل جيد، و55 فرقة عسكرية مقابل عشر فرق سنة

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص154.

[2]-تحسنت العلاقات العراقية الكويتية خلال هذه الحرب لرغبة صدام في استمرار الدعم الكويتي، أنظر: قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص507.

[3]- سها عيد رجب، المرجع السابق، ص113.

[4]-عبد القدر يحياوي، المرجع السابق، ص ص80-81.

1980م، كما امتلكت ترسانة ضخمة من الأسلحة 500 طائرة و5500 دبابة،[1] وصواريخ من نوع أرض أرض يصل مداها إلى 600كلم،[2] وقد تمكنت العراق من بناء هذه القوة العسكرية بدعم من الاتحاد السوفيتي والدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي زاد نفوذها في الخليج في هذه الفترة سعيا منها للحفاظ على مصالحها في المنطقة.[3]

– اقتناع العراق بأنها خرجت منتصرة من الحرب باعتبار أن إيران هي التي بادرت بعرض وقف إطلاق النار، وهذا ما زاد من ثقة الرئيس صدام حسين بنفسه ومن ثم تأثرت الممارسات العراقية على المستوى الإقليمي بهذه القناعة، حيث أصبح صدام يشيد بقوة بلاده العسكرية ويعتبر العراق القوة الأولى في الخليج العربي وهي الوحيدة القادرة على محاربة النفوذ الأجنبي ومواجهة الخطر الصهيوني بعد أن تصدت للخطر الشيعي الإيراني، وراح يطالب بأحقية العراق في الزعامة العربية،[4] –كما ذكرنا سابقا–، وقد توفرت له الظروف الإقليمية والدولية لتحقيق طموحاته، نظرا لهشاشة النظام الإقليمي خاصة الجامعة العربية التي بقي ميثاقها حبرا على ورق، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بتثبيت دعائم هيمنتها على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.[5]

– رغم ما حققته العراق من تفوق عسكري ومكانة سياسية بعد الحرب إلا أن الوضع الاقتصادي العراقي كان منهارا تماما لارتفاع نفقات التسلح خلال الحرب مع إيران، فقبل الحرب كانت العراق تملك 30 بليون دولار من المدخرات وبعد نهاية الحرب أصبحت مثقلة بالديون والتي قدرت بحوالي 100 بليون دولار، حيث قدر

[1]– الحمد تركي، الغزو"الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية"، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995م، ص99.

[2] – إسلام محمد عبد ربه المغيّر، المرجع السابق، ص ص220–221.

[3] – وليامسون موراي و روبرت ه.سكايلز جونيور، حرب العراق، ط1،الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005 م،ص37.

[4]– بيار سالينجر وإريك لوران، حرب الخليج "الملف السري"، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993م، ص13.

[5]– الحمد تركي، المرجع السابق، ص ص103–105.

مجموع الخسائر التي تكبدتها العراق في هذه الحرب بـ300 بليون دولار،[1]وقد نجمت هذه الديون عن الدعم المالي الذي تلقته من دول الخليج خاصة السعودية والكويت، في سبيل تأمين منطقة الخليج من النفوذ الشيعي.[2]

ومما زاد من خطورة الوضع استدانة العراق لمبالغ مالية من الدول الأجنبية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية،[3]كما أسهم تراجع أسعار النفط في زيادة تأزم الوضع الاقتصادي العراقي خاصة وأن هذه المادة تشكل 90% من إجمالي مداخيل العراق، حيث وصلت أسعارها إلى أدنى مستوى لها بـ11 دولارا للبرميل. [4]

– بالإضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة أدّت الحرب إلى تدمير البنية التحتية العراقية خاصة في المدن القريبة من ميدان المعارك، البصرة والفاو مما زاد من حاجة العراق للأموال لإعادة إعمارها.[5]

لقد كانت نتائج هذه الحرب سببا مباشرا في تجدّد النزاع العراقي الكويتي بأكثر حدة كما سنرى في المبحث الموالي.

[1]– الحمد تركي، المرجع السابق،ص99.

[2]– عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص82.

[3]– عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988 م)،ط1،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، لبنان، 2014م، ص157.

[4]– الحمد تركي، المرجع السابق، ص ص99–100.

[5]– عبد الوهاب القصاب، المرجع السابق، ص158.

المبحث الرابع: تطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت من 1988م إلى1990 م

بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية لجأت العراق إلى إحياء النزاع الحدودي مع الكويت بحثا عن حلول لأزمتها الاقتصادية التي خلفتها الحرب، وكذا سعيا منها لتحقيق حلمها في الحصول على منفذ بحري في الخليج العربي بعد فشلها في الهيمنة على شط العرب، فخلال فترة حربها مع إيران لم تثر العراق أي نزاع حدودي مع الكويت، وبعد نهايتها قام مسؤولون كويتيون بزيارات متكررة إلى العراق لإقناع الحكومة العراقية بضرورة ترسيم الحدود بين البلدين إلا أن العراق قابلت هذا المطلب بالرفض. [1]

وقد تجددت الأزمة الحدودية بين البلدين سنة 1989م،عندما توجه المسؤول الكويتي سعد العبد الله الصباح لتهنئة الرئيس العراقي صدام حسين بانتصاره على إيران، وأثناء تلك الزيارة ذكر صدام حسين حاجة بلاده إلى ميناء بحري في الخليج، ولمح إلى جزيرتي وربة و بوبيان وحاجة العراق إليهما. [2]

اعتقدت الكويت أن الدعم الكبير الذي قدمته للعراق على مدى ثماني سنوات من الحرب كفيل بدفع العراق لحل مشكلة الحدود بينهما، إلا أنها لقيت تعنتا كبيرا من قبل السلطة العراقية، كما أن الصحف العراقية شنت هجوما موحدا ضد المطالب الكويتية واعتبرت أن مسألة الحدود بين البلدين لا نقاش فيها.[3]

لذلك يرى الكثير من المراقبين الدوليين أن العراق بدأت تفكر في غزو الكويت عقب نهاية حربها مع إيران مباشرة حينما شعرت بفشلها في الهيمنة على شط العرب،

---

[1]– قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص507.

[2]– كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص21.

[3]– سالم مشكور، المصدر السابق، ص103.

إضافة إلى ما خلفته الحرب على الاقتصاد العراقي، مما دفعها إلى افتعال الأزمة مع الكويت. [1]

وفي أواخر جويلية 1988م عقد صدام حسين اجتماعا وضع فيه الخطوط العريضة لملامح خطة أطلق عليها " يوم النداء" والتي تقضي في النهاية إلى ضم الكويت حيث انبثق عن الاجتماع :

– اللجنة العسكرية بقيادة الرئيس العراقي صدام حسين ومهمتها إعداد القوات المسلحة العراقية وتزويدها بمزيد من الأسلحة الحديثة.

– اللجنة السياسية والتي تداول على الإشراف عليها عدد كبير من قادة البعث ومهمتها إثارة النزاع الحدودي القديم مع الكويت وتجديد المطالبة بتأجير جزيرتي وربة و بوبيان،[2]وفي سبيل ذلك عمد إلى:

– زيادة الحصة النفطية للدول التي يستورد منها الأسلحة مع منحها تخفيضا عن سعر النفط العالمي، –وهو ما زاد من تعقيد وضعه الاقتصادي–.

– مطالبة الدول العربية بإلغاء ديونها المستحقة عليها ومنحها قروض إضافية خاصة ديون الكويت المقدرة بـ14 مليار دولار أي 35% من إجمالي الديون العربية.[3]

كان صدام حسين يجدد باستمرار مطالبته بقيادة العالم العربي كما كان يسعى لضم الكويت لحل مشاكله الاقتصادية، وقد صرح صدام حسين بذلك علنا خلال اجتماع مجلس التعاون الخليجي في 23 فيفري 1990م، حين ذكر أن من مصلحة الدول العربية

[1]– سها عيد رجب، المرجع السابق، ص ص112–113.

[2]–المرجع نفسه، ص ص116–117.

[3]– المرجع نفسه، ص117.

السماح للعراق بالهيمنة على الخليج بدلا من أن تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية مطالبا بمحاربة النفوذ الأجنبي في المنطقة.[1]

استفزت التصريحات العراقية الرئيس المصري محمد حسني مبارك، الذي اعتبرها هجوما شخصيا عليه لكون بلاده تتلقى سنويا مساعدات أمريكية ضخمة فغادر الاجتماع غاضبا، وتبعه الملك حسين ملك الأردن، ولجأ هذا الأخير إلى تنظيم اجتماع آخر لإزالة سوء التفاهم، وفي جلسة مغلقة في 24 من فيفري 1990م التقى الرؤساء الثلاث وهناك قدم صدام حسين مطالبه المتمثلة في إلغاء ديونه المقترضة من السعودية والكويت مع تقديم قروض إضافية كمساعدات للعراق، وكذا ضرورة تسوية المشاكل الحدودية بين العراق والكويت في حقل الرميلة النفطي واستئجار جزيرتي وربة و بوبيان من قبل العراق، وهدد باستخدام القوة إذا رفضت مطالبه، وكان رد الرئيس المصري بان هذه المطالب "غير مبررة" وسوف تؤدي إلى كارثة عظمى في المنطقة[2].

أثارت هذه المطالب العراقية القلق والتوتر في العالم العربي خاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية، خوفا من تنفيذ العراق لتهديداتها ضدهما، فأبلغت السعودية الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه التهديدات، إلا أن هذه الأخيرة لم تقم بأية ردة فعل مباشرة، و لجأت إلى وضع العراق تحت الرقابة الدائمة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.[3]

قام الملك حسين بعد فشل اللقاء الذي عقده مع الرئيسين المصري والعراقي بجولة في منطقة الخليج لمدة ثلاثة أيام محاولا عقد اتفاق مع السعودية والكويت لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية العراقية، إلا أن محاولاته باءت بالفشل فعاد في 01 مارس 1990م

[1]– بيار سالينجر و إيريك لوران، المصدر السابق، ص ص12–13.

[2]– كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص ص23– 24.

[3]– بيارسالينجرو إريك لوران، المصدر السابق، ص 15.

وأبلغ صدام حسين أن الأمير الكويتي يرفض المفاوضات المباشرة ما دامت العراق لم تعترف باستقلال الكويت رسميا. [1]

لم يظهر على صدام أي غضب لما ذكره الملك حسين و كأنه كان يتوقع وينتظر هذا الرفض، وبعد ثلاثة أيام من هذا اللقاء أمر صدام حسين بدعوة قيادته العسكرية إلى اجتماع سري طالب خلاله المسؤولين العسكريين بالإسراع في إعداد خطة لحشد القوات على الحدود مع الكويت لتكون جاهزة للتنفيذ في أي وقت، وقد ساهم ذلك في زيادة التوتر بين العراق والكويت، فبعد أسبوعين من ذلك صرح مسؤول كويتي من الأردن"لا يريد صدام حسين الجزيرتين اللتين يطالب بهما فقط...بل إنه يريد الكويت بكاملها ".[2]

بدأ الرئيس صدام حسين يمهد لاحتلال الكويت محاولا هذه المرة توجيه أنظار الدول العربية نحو الصراع العربي الإسرائيلي فهدد بإحراق نصف الكيان الصهيوني إن هي هاجم العراق أملا منه في كسب مساندة هذه الدول، وفي الوقت نفسه استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان يأمل بأن تسمح له هذه الأخيرة باحتلال الكويت مقابل تراجعه عن تهديد الكيان الصهيوني ،وكان ذلك في الثاني من أفريل 1990م.[3]

وفي لقاء جمع ملوك ورؤساء العرب في بغداد في الثامن من أفريل 1990م تحدث صدام حسين عن الأزمة العراقية الناجمة عن تدهور أسعار النفط وعدم التزام بعض الدول بحصصها وفق منظمة الأوبك،[4] و أكد أن هناك حربا اقتصادية تحاك ضد

---

[1]–كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق ص24.

[2]– بيار سالينجر و إريك لوران، المصدر السابق، ص 20.

[3]– إسلام محمد عبدربه المغيّر، المرجع السابق، ص ص249–250.

[4]– الأوبك: منظمة الدول المصدرة للنفط، تأسست سنة 1960م على يد العراق، الكويت، السعودية، إيران، وفنزويلا مقرها جنيف بسويسرا، تهدف إلى الحفاظ على مصالح البلدان المصدرة للنفط الأعضاء فيها أنظر: مسعود الخوند، ج2، المرجع السابق، ص ص35–37.

العراق،[1]وأخذ يوجه الاتهامات إلى كل من الكويت و الإمارات العربية المتحدة بإغراقها لسوق النفط العالمية ومساهمتها في زيادة حدة أزمة الاقتصاد العراقي، ورغم أن هذه الدول تعهدت بخفض كمية إنتاجها من النفط في اجتماع وزراء نفط دول الخليج في الأول من جويلية 1990م، إلا أن العراق راحت تصعد الأزمة مع الكويت.

وفي الثامن عشر من جويلية 1990م أصدرت العراق مذكرة وجهت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية أعادت فيها مطلب تنازل الدول العربية عن ديونها تجاهها، كونها خاضت حربا مع إيران في سبيل أمن منطقة الخليج.[2]

كما تطرقت المذكرة إلى مسألة الحدود العراقية الكويتية، حيث اتهمت العراق حكومة الكويت باستغلال فترة انشغال العراق بحربها مع إيران في تنصيب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة النفطي وسحب كميات كبيرة من نفط العراق، وفي المقابل نفت الكويت هذه الاتهامات واعتبرت ذلك تهديدا لها في مذكرة وجهتها إلى الأمين العام للجامعة العربية.[3]

أّدّى تبادل الطرفين للاتهامات إلى تحرك عربي ودولي واسع لاحتواء الأزمة، حيث التقى الرئيس صدام حسين السفيرة الأمريكية أبريل غلاسبيGlaspie April بتاريخ 25جويلية 1990م، وتحدثا عن الخلافات العراقية الكويتية، إلا أنها أكدت أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون محايدة في هذا النزاع، فاعتبر صدام ذلك بمثابة الضوء الأخضر لاحتلال الكويت،[4]وكان موقف الولايات المتحدة هذا بمثابة فخ لاستدراج العراق

[1]– كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص26.

[2]– رضا هلال، المصدر السابق، ص ص70–71.

[3]– رضا هلال، المصدر السابق، ص 71.

[4]– إسلام محمد عبد ربه المغير، المرجع السابق، ص260.

لاحتلال الكويت وإعطاء الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المبرر الذي كانت تبحث عنه للتخلص من القوة العسكرية العراقية.[1]

أسفرت الجهود المصرية والسعودية إلى عقد مؤتمر جدة في 31 جويلية 1990م لإيجاد حل للأزمة بين العراق والكويت، وأثناء المؤتمر جددت العراق مطالبها السابقة من الكويت وأعادت طرح مطلب تأجير جزيرتي وربة وبوبيان لمدة 99 عاما، كما طالبت الكويت بالتنازل عن حقل الرميلة وقد واجهتها هذه الأخيرة بالرفض،[2]مما أدى إلى فشل هذا اللقاء في الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، فراحت العراق تزيد من عدد قواتها على الحدود مع الكويت وتستعد لاجتياحها.[3]

من الواضح أن سعي العراق لإيجاد حلولا لمشاكلها الاقتصادية ،وكذا بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن مبررات للتدخل المباشر في المنطقة أسهم في إفشال كل الجهود العربية لتسوية النزاع سلميا.

[1]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، المرجع السابق،ص249.

[2]– عزيز جبر الشيال، المرجع السابق، ص29.

[3]– كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص ص36–37.

أدى تصعيد الأزمة العراقية الكويتية بعد فشل اجتماع جدة إلى الاجتياح العسكري العراقي للكويت لضمها بالقوة، وهذا ما وضع المجتمع الدولي أمام أزمة حقيقية بعد أن أزالت العراق حدا من الحدود السياسية الدولية وما أحدثه ذلك من تغيير جوهري في الخريطة السياسية لمنطقة الخليج العربي، وخلف ذلك أصداء واسعة إقليميا ودوليا، وفي الوقت الذي بدأت الجهود الدولية تتبلور لإيجاد حلول لهذه الأزمة، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة بتشكيل تحالف دولي عسكري لتحرير الكويت.

المبحث الأول: الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990م

رسم صدام حسين خطة الاجتياح على نحو يمكن القوات العراقية من التوغل بسرعة في الأراضي الكويتية، من خلال السيطرة على العاصمة والتقدم بسرعة للسيطرة على باقي أنحاء الكويت، مع تجاوز مراكز الدفاع والمقاومة إن تطلب الأمر ذلك،[1] وفي المقابل لم يكن الجيش الكويتي في حالة استعداد بالرغم من أن الجيش العراقي قد بدأ يحتشد على مقربة من الحدود الكويتية قبل مدة، حيث اعتبرت السلطات الكويتية أن استعداداتها يمكن أن تشكل استفزازا للعراق، وأن ما ستقوم القوات العراقية مجرد تهديد لن يتعدى حدودا معينة.[2]

غير أنه في حوالي الساعة الثانية من صباح يوم 2أوت 1990م اجتاحت ثلاث فرق من الحرس الجمهوري العراقي الحدود الدولية مع الكويت، حيث تقدمت الفرقة الأولى نحو الطريق الساحلي إلى مدينة الكويت، بينما احتلت الفرقة الثانية حقول النفط، في حين تقدمت الفرقة الثالثة باتجاه الحدود السعودية.[3]

---

[1]– جمال كمال، الأخطاء القاتلة "شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية"،ط1، مطابع الأوف شركة الإعلانات الشرقية، بيروت، لبنان، 1991م،ص49.

[2]– المصدر نفسه، ص ص53–55.

[3]– واطسون بروس وآخرون، المصدر السابق،ص9.

حيث اجتاز حوالي 100 ألف جندي عراقي الحدود الكويتية بسرعة باتجاه العاصمة الكويتية للسيطرة عليها،[1]وما إن وصلت الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم حتى كانت القوات العراقية قد استولت على مراكز هامة في العاصمة الكويتية، واتجهت بعدها نحو قصر الأمير الكويتي،[2]ورغم أن القيادة السياسية الكويتية لم تضع قواتها العسكرية في حالة تأهب قصوى، مع ذلك تمكنت هذه القوات من عرقلة زحف القوات العراقية إلى أن تمكنت الأسرة الحاكمة من المغادرة نحو المملكة العربية السعودية بمساعدة السفير الأمريكي في الكويت.[3]

ولم تسجل أي معارك حقيقية باستثناء بعض المعارك البسيطة قرب قصر حاكم الكويت وبعض الأماكن الأخرى، حيث لا مجال للمقارنة بين الجيش العراقي بترسانته الضخمة وخبرته–المكتسبة من حربه مع إيران–بالجيش الكويتي المقدر عدده بحوالي25 ألف جندي والذي يفتقد للخبرة،[4] وهذا ما مكن القوات العراقية من السيطرة بسرعة على مدينة الكويت وقصر الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي كان قد أقام بعد مغادرته حكومة في المنفى.[5]

وبحلول المساء انتهت المقاومة الكويتية نهائيا، حيث خلال ساعات قليلة حقق صدام حسين حلمه وأصبح يمتلك 20% من احتياطي النفط، وما يفوق200 كلم من الشواطئ المطلة على الخليج،[6]وفي منتصف النهار ومن بغداد أعلنت السلطات العراقية

[1]– محمد حسن غلوم، الاحتلال العراقي للكويت، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995م، ص161.

[2]–جمال كمال، المصدر السابق، ص51.

[3]– سها عيد رجب، المرجع السابق، ص117.

[4]– بيارسالينجر وإيريك لوران، المصدر السابق،ص105.

[5]– واطسون بروس وآخرون، المصدر السابق، ص09.

[6]– بيارسالينجر و إيريك لوران، المصدر السابق، ص ص122–123.

أن تدخلها في الكويت جاء استجابة لطلب حكومة الكويت المؤقتة والتي أقامتها المعارضة الكويتية.[1]

وفي اليوم الثالث سقطت باقي المدن الكويتية في يد الجيش العراقي، وفي الرابع من أوت تمركزت القوات العراقية على طول الحدود السعودية الكويتية،[2]للاحتياط من جهة واستفزاز السعودية حليفة الكويت من جهة أخرى.[3]

ألقى الأمير الكويتي الشيخ جابر الأحمد الصباح في الخامس من أوت أول كلمة له بعد لجوئه إلى السعودية جاء فيها "وما يحزننا أن العدوان جاء من أخ وجار...ولسنا وحدنا بل معنا العرب والمسلمون والعالم"،[4]معبرا بذلك عن تأسفه لما تعرضت إليه بلاده من عدوان على يد دولة عربية مجاورة.

أما حكومة الكويت العربية المؤقتة المؤيدة للعراق فقد أصدرت في الثامن من أوت بيانا تناشد فيه الرئيس العراقي صدام حسين الموافقة على تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين العراق والكويت، وأكد البيان أن الكويت هي جزء من العراق فصله الاستعمار خدمة لمصالحه، فأعلنت العراق بعدها قيام الوحدة بين البلدين من منطلق "عودة الفرع للأصل".[5]

أصبحت الكويت بعدها المحافظة العراقية التاسعة عشر، وصاحب ذلك تغييرات أخرى شملت تغيير أسماء المدارس والجامعات والشوارع والمستشفيات الكويتية إلى أسامي شخصيات عراقية وعربية، وعلى الصعيد الاقتصادي تمت تسوية الدينار الكويتي بالدينار

[1]– محمد حسن غلوم، المرجع السابق، ص163.

[2]-واطسون بروس وآخرون، المصدر السابق، ص9.

[3]– عبد القادر يحياوي، المرجع السابق،ص124.

[4]– فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2، ط1، مركز فؤاد مطر للإعلان والتوثيق، لندن، إنجلترا،1994م، ص59.

[5]– المرجع نفسه، ص68.

العراقي لتمهيد الاندماج الاقتصادي بين الدولتين، وبدأ توطين آلاف الأسر العراقية كجزء من تغيير الواقع الديمغرافي في الكويت، كما حاولت العراق جاهدة كسب التأييد العربي والدولي حيال ذلك.[1]

أحدث الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من أوت 1990م أزمة على الصعيدين الإقليمي والدولي لخطورته على أمن واستقرار الخليج العربي ولتهديده للمصالح الغربية في المنطقة، ويتضح ذلك من مواقف هذه الدول كما سنرى في المبحثين الثاني والثالث.

[1]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص200.

المبحث الثاني: المواقف العربية والدولية من الاجتياح العراقي للكويت.

أولا المواقف العربية :

-موقف جامعة الدول العربية

أدانت جامعة الدول العربية الاجتياح العراقي للكويت في دورتها الاستثنائية التي عقدت بطلب من الكويت في الثاني من أوت 1990م، وطالبت العراق بالانسحاب الفوري و اللاّمشروط من الأراضي الكويتية،[1]تلتها قمة عربية أخرى في العاشر من أوت 1990م في أجواء سادها التوتر والخلاف بين الحكام العرب، في ظل عجزهم عن الخروج بقرار موحد وملزم للجميع، ورغم انعقاد عدة اجتماعات أخرى للجامعة إلا أنه لم يكن هناك أي تحرك عربي جاد لحل الأزمة.[2]

ومن أبرز مواقف الدول العربية نجد :

1- **الموقف المصري** : عملت مصر جاهدة على حل الأزمة لضمان عدم خروجها عن الإطار العربي، وقد كانت من أشد الدول معارضة لهذا العدوان، لذلك شاركت بعد فشل المساعي السلمية في التحالف الدولي ضد العراق.[3]

2- **الموقف الأردني:** ساندت الأردن العراق وحاولت توضيح مبررات اجتياحها للكويت.[4]

---

[1]- كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص ص106-110.

[2]- كريمة زهدي القصاص، المرجع نفسه، ص129.

[3]- محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، ط1، عالم المعرفة، الكويت،1995م،ص ص 346-347.

[4]- المرجع نفسه، ص ص368-369.

3- الموقف السوري: عارضت سوريا الاجتياح متهمة العراق بتبديد طاقات وإمكانات الوطن العربي والتي كان من المفروض أن توجه ضد العدو الإسرائيلي،[1]كما كانت ضمن الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق.

4- موقف منظمة التحرير الفلسطينية: رفضت منظمة التحرير الفلسطينية قرار الجامعة العربية بإدانة الاجتياح العراقي للكويت خوفا من التدخل الأجنبي في المنطقة، وكانت اقرب لتأييد العراق.[2]

5- موقف دول مجلس التعاون الخليجي[3]: ساندت دول مجلس التعاون الخليجي الست الكويت ونددت بالعدوان العراقي عليها وطالبت دول الجامعة العربية بتوحيد الموقف العربي ضد هذا العدوان، خاصة وأن دول من أعضاء المجلس كانت مستهدفة من طرف العراق فالكويت تحت وقع الاجتياح كما كانت القوات العراقية متمركزة على بعد 1 كلم من الحدود السعودية،[4] ولم تكن هذه الدول تثق في قدرة الجامعة على حل الأزمة منذ البداية، لذلك أيّدت كل الجهود الدولية، ورحبت بالتحالف الدولي ضد العراق. [5]

6-موقف دول الاتحاد المغاربي: تباينت مواقف دول الاتحاد المغاربي من الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية، حيث كان موقفها على النحو التالي :

---

[1]- محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت،[د.ط]، دار الساقي، بيروت، لبنان،1994م، ص36.

[2]- محمد جليل وشامل كويش سلطان، المرجع السابق ص ص93-104.

[3]- مجلس التعاون الخليجي: هو منظمة إقليمية للتعاون والتنسيق بين دول الخليج الستة وهي المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية، قطر البحرين، وسلطنة عمان، تأسس سنة 1981م وتقع أمانته في الرياض، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، ج6، المرجع السابق، ص 44.

[4]- محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، المرجع السابق، ص ص341-342.

[5]-المرجع نفسه، ص342.

- **موقف الجزائر:** نفت الجزائر أن يكون هذا العدوان عملا قوميا، وأكدت على سيادة الكويت واستقلالها، إلا أنها عارضت التدخل الأجنبي واستعمال القوة ضد العراق.[1]

- **موقف ليبيا:** رغم أن ليبيا أكدت على ضرورة الالتزام بميثاق الجامعة العربية وحل الأزمة بالطرق السلمية، إلا أنها حمّلت السياسة النفطية الكويتية المسؤولية وكانت اقرب بذلك إلى وجهة النظر العراقية. [2]

- **موقف تونس:** عارضت تونس الإعتداء العراقي على الكويت ودعت إلى الالتزام بالمواثيق الدولية، كما دعت إلى حل الخلاف على النطاق العربي.[3]

- **موقف المغرب الأقصى:** تميز الموقف المغربي بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت،[4]كما شاركت المغرب في التحالف الدولي ضد العراق.

- **موقف موريتانيا:** ساندت موريتانيا العراق و أكدت تفهمها للدوافع العراقية في هذا الشأن.[5]

ثانيا المواقف الدولية:

موقف هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن: لعبت هيئة الأمم دورا هاما في إدارة الأزمة العراقية الكويتية، فقد شكلت هذه الأزمة فرصة لإعادة إحياء آلياتها التي عطلتها الحرب الباردة وتجديدها بما يتناسب مع طبيعة النظام الدولي الجديد، وقد كان مجلس

[1]- محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت، المرجع السابق، ص ص 82-90.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 87-89.

[3]- كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص ص 139-140.

[4]- محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، ص389.

[5] - كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص140.

الأمن في حالة انعقاد دائم خلال هذه الفترة، واجتمع خلالها مرتين على مستوى وزراء الخارجية وهو ما لم يحدث منذ تأسيس هذه الهيئة سنة 1945م.[1]

في فترة قصيرة أصدر مجلس الأمن 12 قرارا يتعلق بالأزمة، حيث وبعد ساعات قليلة من الغزو العراقي للكويت في الثاني من أوت 1990م أصدر مجلس الأمن القرار رقم 660 معتبرا الغزو عدوانا وانتهاكا للقانون الدولي ولميثاق هيئة الأمم المتحدة ووصفه بأنه تهديد للسلم و الأمن العالميين، وطالب العراق بسحب قواتها فورا من الكويت، ويدخل بعدها الطرفان في مفاوضات مكثفة لحل الخلاف بينهما.[2]

وتضمنت بقية القرارات التأكيد على إدانة العراق وفرض العقوبات الصارمة ضدها بما فيها الحصار الاقتصادي الشامل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت كل إمكاناتها الدبلوماسية للضغط على مجلس الأمن لاستصدار هذه القرارات، خاصة القرار 678 في 29 نوفمبر 1991م الذي يخول استخدام القوة العسكرية ضد العراق.[3]

ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى على هيئة الأمم تخلت هذه الأخيرة عن إدارتها لهذه الأزمة و أسندت مسؤوليتها للتحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة وأنها لا تملك آلية عسكرية دائمة تحت تصرف مجلس الأمن للقيام بذلك، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى إبراز نفسها كقوة مهيمنة على النظام العالمي بعد ضعف الاتحاد السوفيتي واقترابه من الإنهيار.[4]

---

[1]– حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، ط1، عالم المعرفة، الكويت،1995م، ص ص301–304.

[2]–المرجع نفسه، ص305.

[3]– صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988– 2008م)،رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان ،الأردن، 2010م، ص49.

[4]– حسن نافعة، المرجع السابق، ص307.

1-**موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** منذ اليوم الأول للاجتياح كانت الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لأداء الدور الرئيسي في هذه الأزمة، حيث أصدرت الحكومة الأمريكية بيانا رسميا عن البيت الأبيض[1] أظهرت فيه رفضها للعدوان العراقي على الكويت و أكّدت التزامها مع حلفائها بالتصدي له.[2]

كما جاء في الكلمة التي ألقاها الرئيس الأمريكي جورج بوش[3] في 28 سبتمبر 1990م بعد زيارة أمير الكويت للولايات المتحدة الأمريكية"إن العراق سوف يفشل وإن الكويت الحرة سوف تبقى و أؤكد أن تصميم أمريكا على إنهاء هذا العدوان ضد الكويت لا يزال قويا ولم يتضاءل... وسوف يتم ضمان استقرار وأمن منطقة الخليج...وهذا ينسجم مع مصالحنا القديمة التي أكدها جميع الرؤساء الذين سبقوني..." كما أكد أن هذا يتطابق مع إرادة المجتمع الدولي. [4]

وإذا حاولنا تفسير الموقف الأمريكي نجد أنه نابع من السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الخليج ككل والقائمة على ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

---

[1] -البيت الأبيض: هو مقر السكن الرسمي لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة واشنطن، بالإضافة إلى كونه مقر عمل واجتماعات رئيس الدولة، وهو المكان الذي تقرر فيه السياسة الأمريكية، وقد سمي بذلك بسب طلائه الخارجي، بدأت عملية بنائه في عهد الرئيس جورج واشنطن 1792م وانتهت سنة 1800م، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، ج1، المرجع السابق ص634.

[2] -محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، ط1،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1998م،
ص ص399-404.

[3]-جورج بوش:، سياسي ورجل دولة أمريكي درس في بال ثم التحق بطيران البحرية الأمريكية، أنتخب في مجلس ولاية تكساس سنة 1953م، كما شغل منصب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في الأمم المتحدة ما بين 1973-1974م، والسفير الأمريكي في بكين ما بين 1974-1975م وبعد عودته للولايات المتحدة تولي رئاسة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ثم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أنظر: عبد الوهاب الكيالي،ج1، المرجع السابق ص604.

[4]- فؤاد مطر، المرجع السابق،ص199.

- ضمان تدفق النفط إليها والى حلفائها بأسعار مناسبة.
- محاربة النفوذ السوفياتي في المنطقة.
- وضمان أمن وحماية إسرائيل.

ومما زاد من حدة الموقف الأمريكي اتجاه العراق، كون النظام العراقي ذو توجه قومي عربي معاد للغرب،[1]لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحريك قواتها العسكرية ضد العراق قبل البحث عن الحلول السلمية، وبررت موقفها بالحفاظ على الشرعية الدولية، وانفردت بتسيير الأزمة بما يخدم مصالحها، في ظل الانسحاب التدريجي للاتحاد السوفياتي من القضايا الدولية.[2]

2-موقف الاتحاد السوفيتي: مع مطلع التسعينات كان الاتحاد السوفيتي يعيش تحولات جوهرية على الصعيدين السياسي والعسكري، مما دفعه إلى تجنب الصراعات الدولية للتركيز على الوضع الداخلي، والتخلي عن كثير من مبادئ الحرب الباردة، بما فيها دعم قضايا التحرر ومواجهة الجهود الأمريكية في السيطرة على العالم، واستبدلها بنظرية توازن المصالح والدعوة إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وكل هذا أثر على موقفه من الاحتلال العراقي للكويت، حيث لم يكن الاتحاد السوفياتي مهيأ للعب دور بارز في هذه الأزمة،[3] في الوقت الذي توقعت العراق أن تتلقى الدعم منه.[4]

---

[1]- محمد الرميحي، ردود الفعل الدولية إزاءالغزو، ط1، عالم المعرفة، الكويت،1995م،ص ص473-474.

[2]- صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص50.

[3] - محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص412-414.

[4]-كانت تربط العراق بالاتحاد السوفيتي علاقات مميزة منذ توقيع الدولتين على معاهدة الصداقة والتعاون سنة 1972م والتي تم تحديثها سنة 1978م، وكان من نتائجها ازدياد حجم التبادل التجاري بين البلدين،إضافة إلى وجود أكثر من 8 آلاف، خبير سوفيتي في العراق أنظر: المرجع نفسه، ص ص 414-416.

ومع ذلك فقد بذل جهودا إلى جانب كل من فرنسا و ألمانيا والصين واليابان لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمعالجة الأزمة بالطرق السلمية عبر مجلس الأمن، والاكتفاء بالضغط على العراق للانسحاب من الكويت،[1] واستبعاد الخيار العسكري، مع تأييد فرض عقوبات اقتصادية عليها.[2]

3-**موقف بريطانيا** : كانت بريطانيا تشعر بالقلق الشديد على مصالحها في منطقة الخليج عامة وفي الكويت خاصة منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية، كما كانت من أكثر الدول تخوفا من سياسة النظام العراقي في مجال التسلح، مما دفعها إلى اتخاذ موقف متشدد من هذه الأزمة، حيث جندت إمكانات عسكرية ضخمة لدعم التحالف الدولي ضد العراق، وكانت من أكبر المعارضين للاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية في حل الأزمة،[3]

4-**موقف فرنسا:** أدانت فرنسا الاحتلال العراقي للكويت في بيان صدر عن الحكومة الفرنسية في اليوم نفسه، إلاّ أنّها ترددت في البداية في دعم الخيار العسكري في حل الأزمة، خوفا على مصالحها في المنطقة، خاصة بوجود علاقات تجارية مع العراق.[4]

موقف بعض دول الجوار

1-موقف إيران: وجدت إيران في احتلال العراق للكويت فرصة لتسوية حساباتها القديمة مع النظام العراقي، لذلك رفضت أي حل سلمي للأزمة و أيدت الحل العسكري لها.[5]إلا أنها لم تشارك في التحالف الدولي ضدها.

[1]- صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص ص 52-53.

[2]- محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 413.

[3]- محمد الرميحي، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو،المرجع السابق، ص 499.

[4]- كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص ص98-99.

[5]- محمد الرميحي، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو،المرجع السابق، ص521.

2-موقف تركيا: اعتبرت تركيا أن نجاح العراق في ضم الكويت قد يتيح لها فرصة للهيمنة على منطقة الخليج، وهذا لا يتوافق مع المصالح التركية في المنطقة خاصة وأن هناك خلافات حدودية بينهما، مما دفعها إلى تأييد الحل العسكري والمشاركة في التحالف الدولي ضد العراق.[1]

3-موقف الكيان الصهيوني: شن الكيان الصهيوني حملة إعلامية واسعة ضد النظام العراقي، وطالب الدول الغربية بدعمه لمواجهة الطموحات الشخصية للرئيس صدام حسين الذي هدد بإحراق نصفه ،وبذلك حصل على إمدادات عسكرية ضخمة من الدول الغربية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك لم يشارك الكيان الصهيوني في التحالف الدولي ضد العراق رغم رغبته في تدمير القوة العسكرية العراقية، خوفا من تعاطف الدول العربية مع الرئيس صدام حسين.[2]

[1]- محمد الرميحي، المرجع السابق، ص518.

[2]- كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص ص 156-157.

المبحث الثالث : حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت

أسباب اندلاع حرب الخليج الثانية

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الاجتياح العراقي للكويت في 02 أوت 1990م تحديا لها، خاصة أنه استهدف مصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي التي تحتوى على آبار النفط الضرورية لدعم الاقتصاد الأمريكي،[1]كما وجدت هذه الأخيرة من خلال هذه الأزمة الفرصة المواتية لإثبات انفرادها بالزعامة العالمية وتأكيد هيمنتها على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتصدع المعسكر الشرقي، فشنت الحرب على العراق معلنة ميلاد تحالف دولي ضدها.[2]

حيث وبعد 5 أيام من الاجتياح العراقي للكويت في السابع من أوت 1990م،أعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن بداية تنفيذ عملية درع الصحراء bouclier (du désert) ،والتي تضمنت إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى منطقة الخليج لمساعدة المملكة العربية السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد التهديدات العراقية، وفي إطار ذلك تم إرسال 250 ألف جندي أمريكي ليبدأ الحشد العسكري الأمريكي في الخليج والذي تدعّم بالقوات البريطانية منذ 08 أوت 1990م.[3]

استمر نقل القوات الأمريكية بواقع 35 طائرة عسكرية و3 سفن حربية يوميا، لمدة تزيد عن 145 يوم، وقد تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية المبالغة في تقدير حجم قواتها المرسلة إلى منطقة الخليج العربي لتكون وسيلة لردع العراق عن القيام بأي عمل عسكري ضد السعودية، واستغلت في ذلك وسائل الإعلام الأمريكية والغربية. [4]

---

[1]– صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص91.

[2] –واطسون بروس و آخرون، المصدر السابق، ص54.

[3]– عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص ص 125–126.

[4]– جمال كمال، المصدر السابق، ص ص93–94.

وأمام رفض العراق لكل الحلول والمقترحات العربية والدولية لسحب قواتها من الكويت، أصبح الحل العسكري هو الخيار الوحيد للأزمة، فتشكل التحالف الدولي بما يزيد عن 30 دولة ضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الحليفة و ضم دولا عربية على رأسها دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول العربية الأخرى، كما شاركت بعض الدول الإسلامية ودول أخرى من العالم.[1]

جند التحالف الدولي حوالي 700ألف جندي و48 ألف دبابة و18 ألف طائرة مقاتلة إلى جانب عدد من حاملات الصواريخ والبوارج البحرية، وقد تميزت هذه الأسلحة بالدقة العالية والقدرة التّدميرية الهائلة، كما استعملت في هذه الحرب أحدث أساليب وتقنيات المراقبة.[2]

وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 678 الذي يرخص للدول الكبرى استخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة لم تسحب قواتها من الكويت قبل 15 جانفي1991م، وفي اليوم الموالي وبعد انتهاء المهلة المحددة، شنت قوات التحالف هجوماتها ضد العراق تحت اسم عاصفة الصحراء والتي دامت سبع أسابيع.[3]

وقد مرّت هذه الحرب الدامية بمرحلتين:

1-مرحلة الحرب الجوية ما بين 17 جانفي إلى 23 فيفري 1991 م

اعتمدت هذه الحرب على القصف الجوي المكثف بأحدث الطائرات واتخذت شكل الحرب الالكترونية المتطورة، حيث استهدفت المرافق الإستراتيجية العراقية بموجات

[1]- صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص92.

[2]- محمد تيسير التميمي، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1993م، ص ص101-105.

[3]- عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص ص154-155.

منتظمة من الهجمات الجوية التدميرية، واستعانت قوات التحالف بالأقمار الصناعية التي وفرت المعلومات الإستطلاعية ذات الدقة العالية والتحذيرات من مكامن التهديد،[1]كما كانت آلاف محطات الإعلام العالمية وآلاف الجرائد والمجلات تنقل الأحداث ساعة بساعة.[2]

2-مرحلة الحرب البرية ما بين 24 إلى 28 فيفري 1991م

اعتمدت على الهجوم البري وانتهت بانسحاب القوات العراقية من الكويت،[3]ورغم أن هذه الحرب قد حققت هدفها بتحرير الكويت إلا أن نتائجها كانت وخيمة على المنطقة خاصة على العراق التي اضطرت بعدها إلى قبول قرارات مجلس الأمن رغما عنها.

[1]- واطسون بروس وآخرون، المصدر السابق، ص54.

[2]- محمد تيسير التميمي، المصدر السابق،ص156.

[3]- عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص158.

المبحث الرابع: نتائج حرب الخليج الثانية على المستوى العربي والدولي

خلفت حرب الخليج الثانية العديد من النتائج عل الصعيدين العربي والدولي كما كان لها نتائج هامة على مسألة الحدود العراقية الكويتية.

أولا على المستوى العربي :

1-نتائج الحرب على العراق : قامت الحرب ضد العراق أساسا للتصدي لاجتياحها للكويت، وقد ألحقت قوات التحالف خسائر فادحة بها، حيث تم تدمير معظم قدراتها العسكرية فخسرت العراق ما يزيد عن 100 طائرة وأكثر من 3000 دبابة وأربع حوّامات وحوالي 1485 مدفع ميداني، إلى جانب تدمير 26 من 50 وحدة عسكرية يتكون منها الجيش العراقي.[1]

وقد خلفت هذه الحرب مقتل يزيد عن 120ألف عراقي منهم 5000 مدني وجرح 120ألف آخرين، كما قامت قوات التحالف بضرب وتدمير كل المصانع التي لها علاقة بالصناعة الحربية، كمصانع الأسلحة والذخيرة والمصانع الكيمياوية والمفاعلات النووية.[2]

أما على الصعيد الاقتصادي فقد كانت العراق أكثر تضررا، حيث عانت قبل الحرب من مخلفات الحصار الاقتصادي والتجاري الذي فرض عليها بعد اجتياحها للكويت بموجب قرارات مجلس الأمن التي اتخذت ضدها، وبعد نهاية الحرب كان اقتصاد العراق منهارا ويعاني من تراجع النمو إلى حد كبير، حيث تم تخريب بنيتها الاقتصادية و الإنتاجية والتحتية، وقدرت خسائرها بحوالي 232بليون دولار.[3]

---

[1]-صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص106.

[2]-كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق، ص172.

[3]- محمد السيد السعيد، النتائج العربية والدولية لازمة الخليج الثانية،ط1،عالم المعرفة،الكويت،1995م،ص691.

وممّا زاد من تأزم الوضع إجبار العراق على دفع فاتورة الحرب ما قيمته 100مليار دولار باعتبارها مسؤولة عن اندلاع الحرب، وخاصة أنها كانت تعاني من أزمة اقتصادية خانقة منذ نهاية حربها مع إيران- كما تم ذكره سابقا-،وقد أدى كل هذا إلى رهن جزء كبير من عائداتها النفطية في سبيل تسديد ديونها.[1]

كما كان لهذه الحرب تداعيات بعيدة المدى على العراق فيما بعد، منها إخضاع العراق لحصار اقتصادي أمريكي بريطاني والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل إلى أن تم احتلالها سنة 2003م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتم حينها اعتقال الرئيس صدام حسين وتنفيذ حكم الإعدامعليهفي30ديسمبر 2006 م.[2]

2-**نتائج الحرب على الكويت:** كانت الكويت المحور الذي دارت حوله الحرب وتحريرها هو الهدف المعلن لقوات التحالف الدولي، ورغم أن هذه الحرب انتهت لصالح الكويت بانسحاب القوات العراقية من أراضيها، إلاّ أن تكلفة الحرب بالنسبة للكويت كانت باهظة ماديا وبشريا، مما جعلها تشعر بهشاشة الانتصار خاصة وأنه جاء بمساعدة أجنبية.[3]

وقد تضاربت الإحصاءات حول العدد الرسمي للخسائر البشرية للكويت وقدرت بحوالي4آلاف بين قتيل وجريح منذ بدء الاجتياح، بالإضافة إلى أعداد هائلة من الأسرى، كما اعتبر أكثر من 605 كويتي في عداد المفقودين، إلى جانب معاناة السكان من الهلع والخوف والتعذيب واللجوء إلى دول أخرى طلبا للأمن.[4]

لم تكن الكويت أقل خسارة من العراق في الجانب الاقتصادي، فقد استنزفت الحرب كل ما لديها من أرصدة مالية وودائع واستثمارات في الخارج واضطرت بعدها إلى

---

[1]-صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص ص110-112.

[2]- محمد عبده، المرجع السابق، ص34.

[3]-عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص ص164-165.

[4]-سها عيد رجب، المرجع السابق،ص161.

الاستدانة لتغطية نفقاتها وإعادة إعمار المنشآت التي دمرتها الحرب، وقدرت قيمة الخسائر الاقتصادية للكويت 242 بليون دولار[1]، وقد قامت القوات العراقية قبل انسحابها من الكويت بتخريب حوالي 950 بئر نفطي كويتي وأشعلت فيها النيران، فكانت الحرائق حينها تستهلك 5بلايين برميل يوميا، وهو ما خلف نتائج وخيمة على اقتصادها، و تسبب في تلوث الجو بدخان سام وكثيف أتلف المحاصيل الزراعية والمصادر المائية وصل تأثيره إلى أماكن بعيدة حتى باكستان.[2]

سعت هيئة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب إلى حفظ استقرار المنطقة بعد أن تبين للعالم خطورة النزاعات الحدودية على العلاقات بين دول الخليج العربي، فعينت لجنة دولية تحت إشرافها في 2ماي 1991م تتكفل بتخطيط الحدود بين العراق والكويت تطبيقا للقرار رقم687 الصادر عن مجلس الأمن في 3أفريل 1991م والذي دعا إلى احترام الحدود المتفق عليها بينهما سنة 1963م، ضمت هذه اللجنة خبراء دوليين وممثلين عن البلدين المتنازعين، اعتمدت هذه اللجنة في تخطيط الحدود على خطوط الطول ودوائر العرض بما يتناسب مع طبيعة المنطقة [3].

كما استعانت بالوثائق الخاصة بالكويت الموجودة على مستوى مجلس الأمن منذ عام 1963م، وعلى الوثائق والمعاهدات السابقة والتي تعود إلى سنتي 1932م و1913م، وبعد نهاية هذه المرحلة تم تعين الحدود بين الدولتين لأول مرّة على أرض الواقع بوضع قوائم ونصب حدودية بالعدد المناسب مع أخذ كل الترتيبات اللازمة للحفاظ

[1]–محمد السيد السعيد، المرجع السابق، ص691.

[2]– واطسون بروس وآخرون، المصدر السابق، ص ص123–125.

[3]–محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي،[د.ط]،إفريقيا الشرق،بيروت،1991م،ص186.

على أساس دائم لهذه الحدود، انتهت أعمال اللجنة في 7ماي 1993م بعد أن تم ترسيم كل الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت.[1]

قابلت الكويت قرار اللجنة بالترحيب واعتبرته نهائيا ولا رجعة فيه وملزما للطرفين، كما أكدت تمسكها بكل شبر من أراضيها، أما العراق فقد عارضت هذا الترسيم من البداية وقاطعت أعمال اللجنة، ورفضت الحدود الجديدة متهمة اللجنة بالانحياز للكويت وخاصة أنه تم اقتطاع جزء من أراضيها على الحدود كما يظهر في الملحق رقم(5)، وكذا حرمانها من مناطق بحرية واسعة أمام الساحل العراقي في خور عبد الله و فرضت فيها منطقة منزوعة السلاح.[2]

واعترضت كذلك على اعتماد اللجنة على الوثائق التي تعود إلى فترات النزاع السابقة والتي هي محل نزاع بينهما، إلاّ أنها اضطرت لقبولها تحت ضغط الدول الكبرى، معترفة بذلك بسيادة الكويت.[3]

3-نتائج الحرب على الدول العربية: كانت الدول العربية الخاسر الأكبر في هذه الحرب على جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا، حيث تعمقت القطيعة والانقسام بينها منذ بدء هذه الأزمة، خاصة وأنها أثبتت عجزها عن حل أزماتها محليا وأكدت ضعف مؤسّساتها الإقليمية، وهو ما دفعها إلى الإستعانة بالقوات الأجنبية ضد دولة عربية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على أمن المنطقة وسيادة هذه الدول، وقد أدّى كل هذا إلى تهميش الدول العربية وانهيار مكانتها الدولية.[4]

---

[1]-خالد عبد الرحمن العصيمي، المرجع السابق،ص107.

[2]- قاسم محمد الجنابي وربا صاحب عبد، المرجع السابق، ص342.

[3]- محمد رضوان، المرجع السابق، ص ص186-187.

[4]- عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص ص163-164.

فبعد الحرب أصبح الإعلام الغربي وخاصة الأمريكي ينشر الرؤية الغربية للأنظمة العربية و الإسلامية باعتبارها أنظمة قائمة على العنف و الإرهاب والتسلط، ويصورها كخطر على أصول الحضارة الغربية ولا بد من التصدي لها.[1]

وقدرت الخسائر[2]الاقتصادية المباشرة للأزمة على الدول العربية المشاركة في الحرب بما يتراوح ما بين 300 إلى 600 بليون دولار موزعة على الدول المشاركة بشكل متباين، وقد انعكس هذا سلبا على اقتصاديات هذه الدول، وكانت فلسطين أكثر الدول العربية تضررا جراء الأزمة بعد توقف المساعدات الموجهة إليها من قبل الدول العربية نتيجة موقفها المساند للعراق.[3]

ثانيا على المستوى الدولي :

أدى عجز الأنظمة العربية عن إدارة الأزمة بين العراق والكويت إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة وشنت الحرب ضد العراق، فقد كانت هذه الحرب فرصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتجريب واستعراض ترسانتها العسكرية الضخمة، حيث وظفت إمكانيات عسكرية هائلة في سبيل ذلك، مدعمة بقوات التحالف الدولي، ما جعل خسائرها لا تتجاوز 148 جندي أمريكي مع تحطم حوالي 49 طائرة من مختلف الأنواع، أما بالنسبة لبريطانيا فقد قدرت خسائرها بـ74 جندي و6 طائرات، وبالنسبة لفرنسا فقد أدّت الحرب إلى مقتل جنديين فرنسيين وتحطم طائرة واحدة.[4]

---

[1]– محمد السيد السعيد، المرجع السابق، ص ص690–691.

[2]–خلفت هذه الحرب 37قتيل من القوات العربية المشاركة في الحرب، منهم 18 من المملكة العربية السعودية، عشرة مصرين، وست إماراتيين، وثلاث سوريين مع نزوح مئات الآلاف من العمال العرب من الأراضي العراقية والكويتية وخسارتهم لأملاكهم وارتباك حياتهم، أنظر: كريمة زهدي القصاص، المرجع السابق،ص172.

[3]– محمد السيد السعيد، المرجع السابق، ص674.

[4]–واطسون بروس و آخرون، المرجع السابق، ص ص 175–182.

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الحرب في تأكيد تزعمها للنظام العالمي بلا منازع، حيث ظهر جليا عجز الاتحاد السوفياتي على مجابهة القوة الأمريكية كما كان يفعل سابقا، حيث بدأ بعدها يتبنى وجهات النظر الأمريكية في القضايا الدولية.[1]

شجعت هذه الحرب الدول الكبرى على تبني إستراتيجية الإشراف على النظم الإقليمية في العالم الثالث ذات الأهمية السياسية والاقتصادية بالنسبة لها، بعد أن تنبهت هذه الدول إلى خطورة إهمال النزاعات الإقليمية بين دوله، وبذلك أصبحت تتولى بنفسها حل الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية.[2]

سعت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الأولى في العالم بعد حرب الخليج الثانية إلى وضع آليات للحد من التسلح في الشرق الأوسط والعالم الثالث بدعوى الحفاظ على السلم العالمي وخطورة حيازة هذه الدول للأسلحة خاصة ذات التكنولوجيا العالية،[3]أما تكاليف الحرب فقد قدرت بنحو 80 إلى 100بليون دولار مع تباين توزيعها على الدول المشاركة، كما كان للأزمة العراقية الكويتية آثارا مباشرة على أسعار النفط التي عرفت ارتفاعا بنحو40 دولارا للبرميل بعد شهرين من احتلال العراق للكويت، لتعرف بعدها تراجعا كبيرا بعد اندلاع الحرب وهو ما كان في مصلحة الدول الكبرى.[4]

عادت الحرب كذلك إيجابا على بعض دول الجوار خاصة إيران وتركيا اللتان بدأتا تفرضان نفسيهما على الساحة الإقليمية على حساب الدول العربية خاصة بعد انهيار

[1]–محمد السيد السعيد، المرجع السابق، ص ص668–669.

[2]– المرجع نفسه، ص ص668–669.

[3]– المرجع نفسه، ص684.

[4]– المرجع نفسه، ص685.

القوة العراقية، [1] أمّا الكيان الصهيوني فقد كان أكثر استفادة من حرب الخليج الثانية نتيجة تزايد الدعم والتأييد الغربي له خلال وبعد، إلى جانب تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية.[2]

أكد الاجتياح العراقي للكويت بكل تداعياته مدى خطورة النزاعات الحدودية في منطقة الخليج والعالم العربي بصفة عامة في ظل صعوبة إيجاد تسوية نهائية لها ترضي كل الأطراف، وخاصة مع رغبة القوى الكبرى في العالم في استمرار مثل هذه النزاعات التي تخدم مصالحها.

[1]– عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص163.

[2]– واطسون بروس وآخرون، المصدر السابق، ص 128.

الخاتمة

إن موضوع الحدود العربية كان ولازال من القضايا الحساسة التي ألقت بضلالها على العلاقات بين الدول العربية وخاصة في منطقة الخليج العربي، حيث، حتى وإن توفرت الخرائط التي توضح رسم هذه الحدود ففي كثير من الحالات تكون غير معترف بها من كل الأطراف، وذلك بسبب المبادئ والأسس التي اعتمدت في وضع هذه الحدود أو التسويات.

ففي حالة العراق والكويت التي تناولناها بالدراسة كان من المفترض أن تكون الحدود بينهما عاملا هاما لاستقرار العلاقات بينهما خاصة في ظل العديد من الروابط المشتركة كالدين واللغة...،لكن ولعدة أسباب تاريخية سياسية واقتصادية تحول هذا الجوار إلى مبعث للنزاع، وتطور في الفترة ما بين 1979-1991م ليصل إلى مرحلة الحرب.

حيث أن الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي باعتبارها طريق تجاري هام بين آسيا وأوربا جعلها محل أطماع الدول الاستعمارية الكبرى خاصة بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، التي عززت نفوذها تدريجيا في المنطقة بعد التأكد من ضخامة المخزون النفطي في دول الخليج.

لهذا فإن النفوذ الأجنبي الذي طبع تاريخ المنطقة بمجموعة من المعاهدات والاتفاقيات أدى لنشأة كيانات سياسية أخذت مسارات تطور مختلفة عززت الشخصية الوطنية المستقلة لكل دولة رغم تجانس المنطقة من الناحية الطبيعية والحضارية، ما أدى لوجود حدود سياسية لم تحترم هذا التجانس في ظل عدم وجود فواصل طبيعية أو نطاقات تمايز اجتماعي وحضاري، إضافة لوجود دول متضررة من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للعراق.

لهذا اتضح جليا أن المشكلات الحدودية في منطقة الخليج من خلال حالة العراق والكويت هي مخلفات استعمارية بالأساس أججتها حسب كل مرحلة مجموعة من المستجدات السياسية والاقتصادية، حيث خلق الاستعمار مجموعة من الحدود المثيرة للنزاع حتى يتمكن من

التدخل بحجة المساهمة في إيجاد الحلول لها، خاصة في ظل حساسية مسألة الحدود السياسية في منطقة الخليج –والعالم ككل–باعتبارها قد تتحول لنزاع مسلح في أي وقت.

لقد ظهر جليا من خلال هذه الدراسة أن العراق والكويت لهما تاريخ طويل من النزاع ارتبط بالحدود بينهما ويعود إلى فترة تشكلهما ككيانين سياسيين على يد الاستعمار البريطاني، حيث تعد العراق من أهم دول المشرق العربي لمكانتها التاريخية الهامة وثرواتها الاقتصادية الضخمة ومساحتها الشاسعة، إلا أن ساحلها الضيق على الخليج قد قزم من هذه المكانة وهمش تطلعات العراق لبناء قوة إقليمية، كما أدى لتضرر العراق اقتصاديا وهو ما دفع الحكومات العراقية المتعاقبة للمطالبة باستمرار بضم الكويت أو على الأقل بعض الأجزاء منها إلى العراق.

وكان لموقع الكويت المهم على رأس الخليج العربي وفي البوابة التاريخية والطبيعة للعراق على هذا المسطح المائي، واتساع ساحلها المشرف عليه، وثرواتها النفطية الضخمة أثر مهم في بروز الأطماع الخارجية للسيطرة عليها –بما فيها العراقية إذا سلمنا بالتطور المستقل لكل دولة.

أصبحت الكويت تشكل بالنسبة للعراق الحل لكل مشاكلها الاقتصادية والجيوستراتيجية خاصة بعد وصول صدام حسين للسلطة في العراق ودخوله في حرب مع إيران –حرب الخليج الأولى– والتي كانت نتائجها وخيمة على العراق وأظهرت عيوب ساحلها الضيق على الخليج، وهي العوامل التي أدت إضافة لعوامل تاريخية سياسية إلى تطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت ووصوله إلى مرحلة الحرب باجتياح العراق للكويت في أوت 1990م.

أدى هذا الاجتياح إلى شرخ كبير في العلاقات العربية العربية، حيث أن تخوف دول الخليج العربي من تنامي القوة العراقية دفعها للمشاركة في تحالف عسكري دولي ضد العراق – حرب الخليج الثانية– ما أدى لتدمير القوة العسكرية والاقتصادية العراقية بعدما كانت تشكل أكبر قوة عربية وإقليمية في المنطقة، وهو ما كان في مصلحة الكيان الصهيوني وعلى حساب فلسطين، كما ساهم في زيادة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

بعدها أُجبرت العراق تحت الضغط الدولي على قبول التسوية الحدودية مع الكويت تحت إشراف مجلس الأمن، والتي جاءت في صالح الكويت ودون أن تقدم حلولا لمشاكل العراق السابقة ودون اعتبار لاحتياجاته التي أدت لتطور النزاع الحدودي، بل على العكس من ذلك تم اقتطاع مساحات مهمة من العراق على غرار الجزء الجنوبي من أم قصر، الذي كان خاضعا للإدارة العراقية.

ويظهر جليا من كل ما سبق أن مسألة الحدود بين العراق والكويت ستبقى مصدراً للنزاع طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين ينتج عنه حدود متفق عليها، خاصة وأن العراق قد رفضت تسوية مجلس الأمن وقبلتها تحت الضغط الدولي في ظل الظروف التي كانت تعيشها آنذاك، لذلك تبرز حتمية تغليب المصلحة وإعادة بناء العلاقات العراقية– الكويتية وحل المشكلات الحدودية بينهما عبر التوجه نحو الإدارة المشتركة للمناطق الحدودية بينهما.

الملاحق

الملحق رقم (1) : خريطة تمثل الموقع العام للخليج العربي

المصدر :.www.moqatel.com -

الملحق رقم(2): يمثل خريطة الكويت طبيعيا.

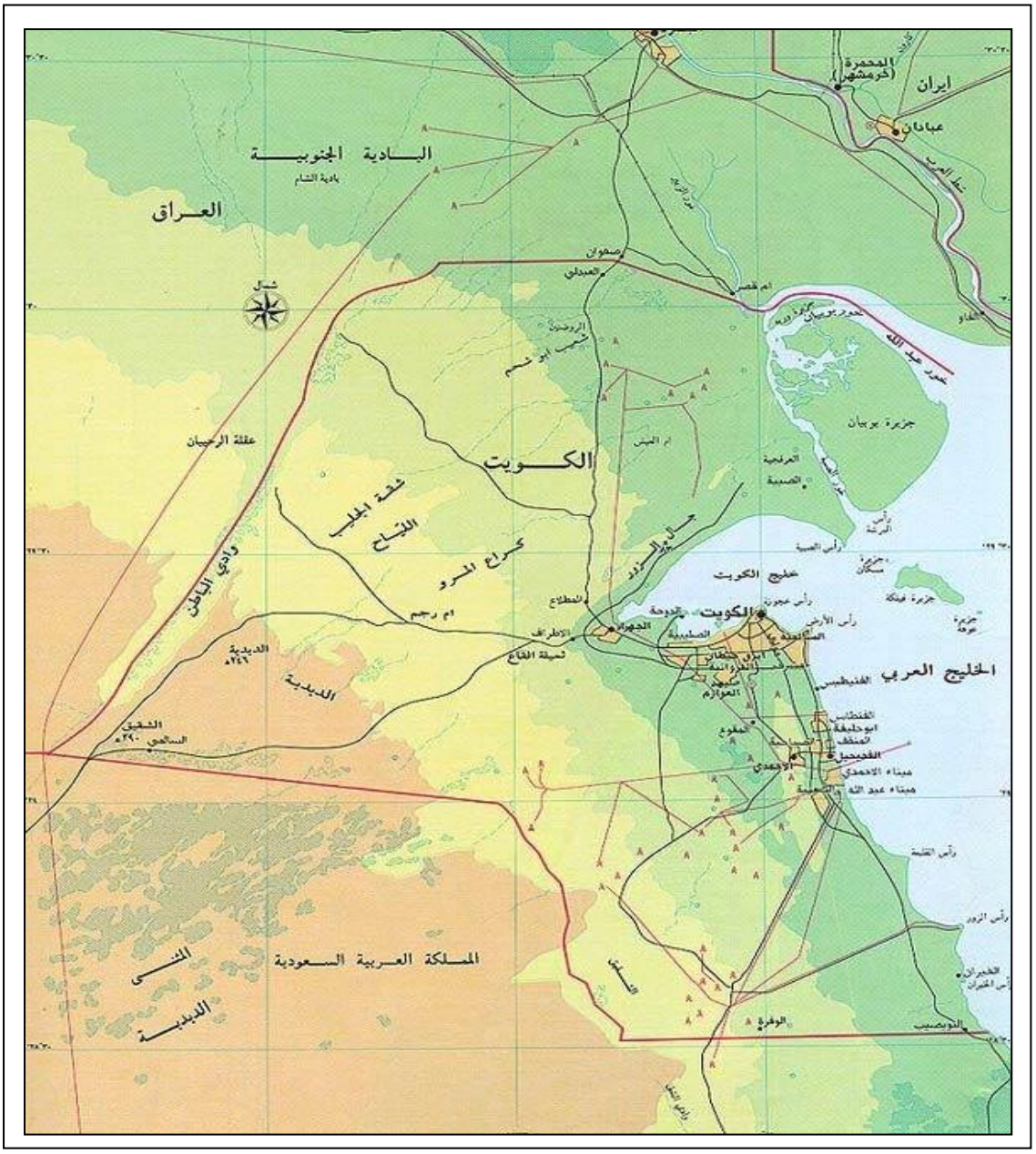

المصدر :.www.moqatel.com -

الملحق رقم(3): يمثل خريطة حقل الرميلة النفطي.

المصدر:.www.moqatel.com –

الملحق رقم)(4: يمثل خريطة العراق حسب مطالب النظام البعثي.

المصدر : www.moqatel.com. –

الملحق(5):خريطةتمثلالتغييراتالجيوسياسيةللحدودالعراقيةالكويتيةوفقالرسالةنوريالسعيدوقرارمجلسالأمنرقم833.

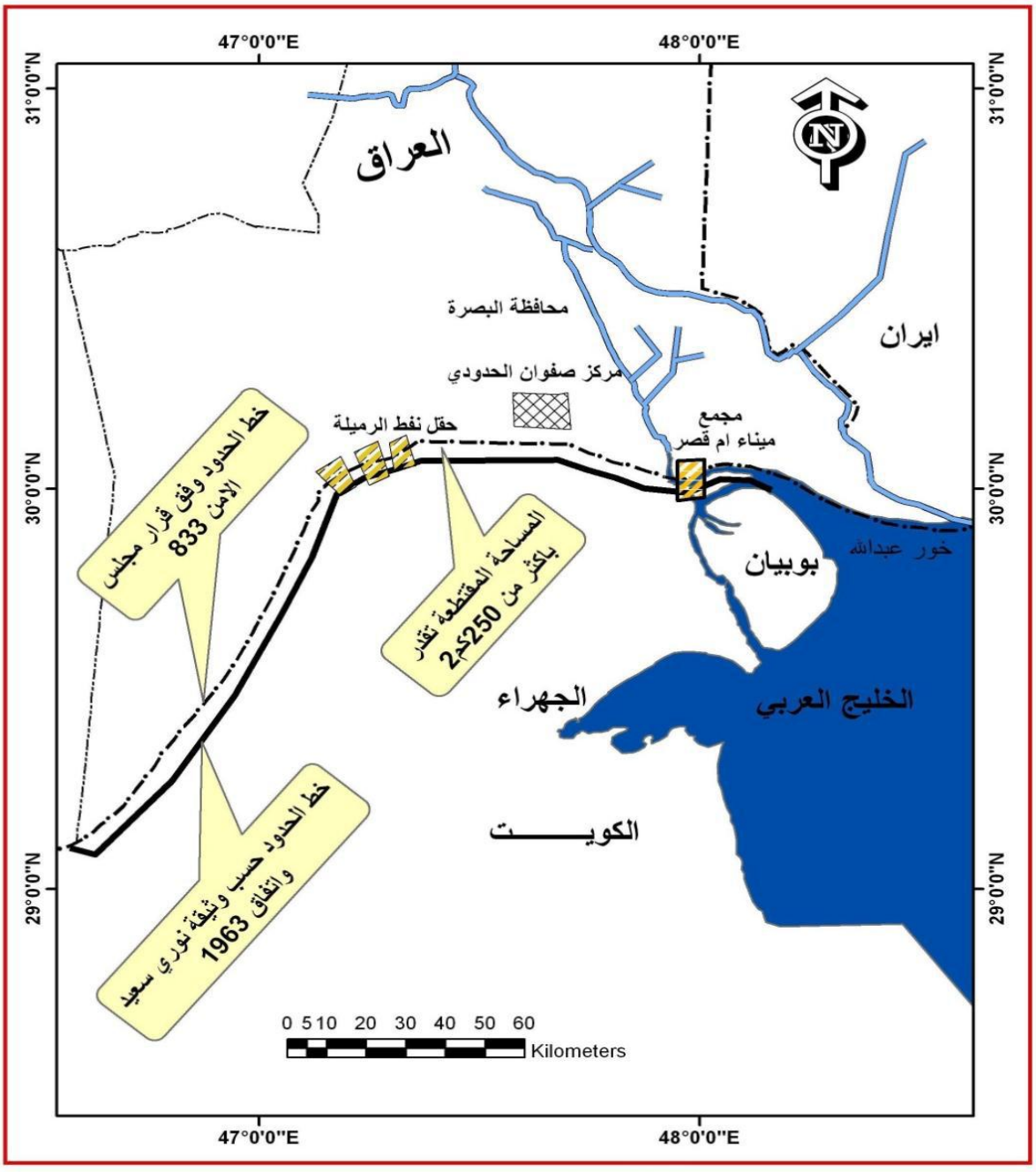

المصدر:قاسم محمد الجنابي و ربا صاحب عبد، المرجع السابق،ص337.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر العربية:

1-التميمي محمد تيسير، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993م.

2- الحسني عبد الرزاق، العراق قديما وحديثا، ط1، مطبعة العرفان،صيدا،لبنان،1958م.

3- كمال جمال، الأخطاء القاتلة" شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية"،ط1،مطابع الأوف شركة الإعلانات الشرقية، بيروت، لبنان،1991م.

4- مشكور سالم، نزاعات الحدود في الخليج، ط 1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، بيروت، لبنان، 1993 م.

5-هلال رضا، الصراع على الكويت،ط1،دار الجيل، بيروت، لبنان،1991م.

6- وهيب هيثم رشيد، في ظل صدام، تر: ميشيل خوري، ط1، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، سوريا ،2004م.

ثانيا المصادر المترجمة:

1- بروس واطسن و آخرون، الدروس العسكرية لحرب الخليج، تر: محمود برهوم، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1992 م.

2-سالينجر بيار ولوران إريك، حرب الخليج "الملف السري"، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1993م.

3-غولن كون، صدام حسين "الحياة السرية"، تر: مسلم الطعان، ط1، مكتبة الرميحي أحمد منشورات الجمل، بغداد،العراق،2005م.

4-مورايوليامسون و سكايلز جونيور روبرت هـ، حرب العراق، ط1،الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان ،2005م.

5-.ويلنكسون.جون. س، حدود الجزيرة العربية، تر: مجدي عبد الكريم،[د.ط]، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، [د.ت].

ثالثا المراجع:

1-تركي الحمد، الغزو "الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية"، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995م.

2-الحمدي صبري فالح، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي(1915-1923م) ،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون، ،بيروت، لبنان،2016م.

3-ديب كمال، موجز تأريخ العراق،ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2013م.

4-الدوسري فالح فهد، الأزمات العراقية الكويتية (1922م -1961م)،ط1،مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ،2012 م.

5-رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي، [د.ط]، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان،1991م.

6-الرميحي محمد، أصداء حرب الكويت،[د.ط]، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1994م.

7-_____ ،ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، ط1، عالم المعرفة، الكويت،1995م.

8-_____،ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، ط1، عالم المعرفة، الكويت،1995م

9-السرياني محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، م ع السعودية، ط1، 2001م.

10- سيجف شموئيل، المثلث الإيراني "العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية"، تر: غازي السعدي، ج1، [د.ط] ، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، 2016م.

11- السيد محمد السعيد، النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية،ط1،عالم المعرفة،الكويت،1995م.

12- شوتري أحمد، العقيدة البعثة للرئيس صدام حسين،[د.ط] ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2007م.

13- الصلابي علي محمد ، الدولة العثمانية، [د.ط] ، دار الفجر

لتراث، القاهرة،2004م.

14- عبده محمد، صدام حسين" رحلة النهاية أم الخلود"، دار الكتاب العربي، دمشق، [د.ط] ، [د. ت].

15- سها عيد رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة،2009م.

16- محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ط1،دار الكتاب الحديث، دبي ،الإمارات العربية المتحدة،2002م.

17- _____،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1،عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، الكويت، 1996م.

18- _____ ،الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية،[د.ط]، دار الكتاب الحديث، دبي، الإمارات العربية، 2000م.

19- غلوم محمد حسن، الاحتلال العراقي للكويت،ط1، عالم المعرفة،الكويت،1995م.

20- القصاب عبد الوهاب، الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988 م)، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2014م.

21- المخادمي رزيق عبد القادر، نزاعات الحدود العربية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2004م.

22- مهنا محمد نصر ومعروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية،[د.ط]،مكتبة غريب، القاهرة، 1982.

23- _____،الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998م.

24- نافعة حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن، [د.ط]، عالم المعرفة، الكويت، 1995م

25- هارون علي احمد، أسس الجغرافيا السياسية، ط1، دار الفكر العربي،القاهرة،1998 م.

26- يحياوي عبد القادر، المفارقات العربية وأزمة الخليج(1979-2000م)،[د.ط]، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب،الجزائر،2002م.

رابعا المجلات

مجلة كلية التربية الأساسية:

1-جليل محمد و سلطان شامل كويش، الموقف الفلسطيني من الاجتياح العراقي للكويت،(2أب 1990م –كانون الثاني 1991م)، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 27، جامعة واسط، العراق،1994م.

2- الجنابي قاسم محمد و صاحب عبد ربا، إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من أحكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الأساسية، ع12، جامعة بابل العراق،2013م.

3- رامز هاشم العذارى تغريد، مضيق هرمز البدائل المتاحة في حال إقفاله،

مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق ،2013م.

4-طاهر قحطان حسين، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الأساسية، ع18،جامعة بابل، العراق،2014م.

5-الهيمص محمد محي، الواقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي رؤيتان متناقضتان، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 9،جامعة المستنصرية، العراق، 2011م.

مجلة التربية والعلم:

1- تركي محمود فارس، الأهمية الإستراتجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والعلم،ع4،جامعة الموصل، العراق،2009 م.

2- محمود فارس تركي، الأهمية الإستراتجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والعلم،ع4،جامعة الموصل، العراق، 2009 م.

مجلة البحوث الجغرافية:

– سعدون شلال ظاهر و عبيد العبودي فارس هادي، مشكلات العراق على حدوده البحرية، مجلة البحوث الجغرافية، ع22، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق،2015م.

مجلة السياسة والدولية:

– شيال عزيز جبر، العلاقات العراقية الكويتية، مجلة السياسية والدولية،ع11،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009م.

-مجلة مداد الآداب:

– الصالحي عصام خليل محمد إبراهيم، السياسة البريطانية في الخليج العربي الأهداف والنتائج(1600-1843م)،مجلة مداد الآداب،ع4،كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2012م.

خامسا المحاضرات:

– عبد الحسين الخفاجي جاسب و صباح الجنابي رواء، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق،2017م، ص126.

سادسا الموسوعات والمعاجم:

1–الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 2، [د.ط]، [د.م]، سنة1994 م.

2 –الزركلي خير الدين، قاموس الأعلام،ج8،ط15،دار العلم للملاين،بيروت،2002م.

3- شاكر محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي،[د.ط]، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003م.

4- شربل كمال موريس،الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، ط1،بيروت لبنان، 1998م.

5- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة سياسة، ج1، ج2، ج3، ج4، ج5، ج6،[د.ط]، دار الهدى للنشر والتوزيع،بيروت،1979م.

6- مطر فؤاد، موسوعة حرب الخليج،ج2،ط1، مركز فؤاد مطر للإعلان والتوثيق، لندن إنجلترا،1994م.

سابعاالرسائل الجامعية:

1-خلف صالح صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988- 2008م)،رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن،2010م.

2-زهدي القصاص كريمة، الاحتلال العراقي للكويت (1990 -1991م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016م.

3-العصيمي خالد عبد الرحمن، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره علي السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن ، 2012م.

4-فضل المولى حامد بهاء عبد الواحد، مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (2001م-2008م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، السودان ،2011 م.

5-قجالي محمد، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر،2008 م.

6-محمد عبد ربه المغير إسلام، الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988م)،رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015م

7-الملا نوار سعيد محمود، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري(1920-2003م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010م.

ثامنا :المواقع الإلكترونية:

- http://www.visualcapitalist.com/wpcontent/uploads/2018/01/aage-of-borders.html.
- www.moqatel.com

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام:

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
أبريل غلاسبي	61	صدام حسين	/59/58/46/45/24 80/46
إبراهيم الحسن	45	عبد الإله	23/22
أحمد حسن البكر	48/46/24	عبد الرحمان عارف	24
أحمد جابر الصباح	28	عبد السلام عارف	24
آية الله الخميني	52	عبد الكريم قاسم	24/23/22
برسي زكريا كوكس	21	عبد الله ابن الصباح	26
جورج بوش	72	عبد الله السالم	28
جوزيف ستالين	47	غازي	22/21
الحسين بن طلال	59/58	فيصل بن الحسين	32
خير الله طلفاح	46/45	فيصل الثّاني	15/14
رشيد علي الكيلاني	22	مبارك الصّباح	18
سعد العبد الله الصباح	56	محمد حسني مبارك	43
صباح الأول	26	محمد الصّباح	27
صبحة طلفاح	45	الميجر مور	32
		نوري السعيد	22

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن:

المكان	الصفحة	المكان	الصفحة
أبو موسى	38	بوبيان	43/25
الاتحاد السوفيتي	84/73	تركيا	74/84
إسرائيل	85/75/59	تكريت	45
آسيا	7	تونس	70
أمريكا	15	جبل سنام	30
أم قصر	42/40	جبل منيفة	30
أم النمل	25	جدة	61
الإمارات العربية	51/9/8	الجزائر	70
أوربا	7	جزيرة مجنون	43
إيران	74/52/51	الخليج العربي	16/12/10/9/8
باكستان	81	خور الزبير	30
البحر الأبيض المتوسط	7	خور عبد الله	42/40
البحرين	9	دجلة والفرات	18
بحرة	43	الدولة العثمانية	28/19
البرتغال	9	رأس البيشة	29
برلين	27	الأردن	68/59/36
بريطانيا	74/21/14/12/11	الرميلة	61/44/43
البصرة	42/27/19	سان ريمو	20
بغداد	66/60/35/27	السعودية	66/59/58/36

السودان	36	مسندم	8
سوريا	69	مصر	68/36
شبه الجزيرة ع	27/19/11	مكّة	20
الشرق الأوسط	49/7	المغرب الأقصى	70
شط العرب	48/8	موريتانيا	70
الصابرية	43	الموصل	19
صفوان	30	هرمز	7
الصين	73	الهند	20
طنب الصغرى	51	وربة	43/25
طنب الكبرى	51	الولايات المتحدة الأمريكية	84/83/72/71/34
العراق	74/54/55/48/35/15	اليابان	73
عمان	10/7		
العقير	32		
الفاو	55		
فرنسا	74		
فيلكا	25		
القاهرة	47		
القرنة	32		
قطر	7		
الكويت	80/67/66/64/31		
لندن	34/24		
لوزان	21		
ليبيا	53		
المحيط الهندي	7		

مسكان	25		
المشرق العربي	32/18		

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة	أ
مدخل تمهيدي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي و أسباب النزاعات الحدودية فيها	01
الفصل الأول نبذة تاريخية عن العراق والكويت وجذور النّزاع الحدودي بينهما	
المبحث الأول: أهمّية الموقع الجغرافي للعراق و نبذة تاريخية عنها	18
المبحث الثاني: أهمّية الموقع الجغرافي للكويت و نبذة تاريخية عنها	25
المبحث الثالث: جذور النّزاع الحدودي بين العراق والكويت	30
الفصل الثاني النزاع الحدودي بين العراق والكويت 1979-1990م	
المبحث الأول:الحدود العراقية الكويتية ومشكلاتها ما بين 1979-1990م	40
المبحث الثاني:شخصية صدام حسين ودورها في تفاقم النزاع الحدودي بين العراق والكويت	45
المبحث الثالث: تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على العراق 1980- 1988 م	51
المبحث الرابع: تطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت 1988-1990 م	56
الفصل الثالث نتائج النزاع الحدودي بين العراق والكويت 1990-1991م	
المبحث الأول: الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990م	64
المبحث الثاني: المواقف العربية والدولية من الاجتياح العراقي للكويت	68
المبحث الثالث: حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت	76
المبحث الرابع : نتائج حرب الخليج الثانية على المستوى العربي والدولي	79
خاتمة	86
الملاحق	90

قائمة المصادر والمراجع	96
الفهارس	105
فهرس الأعلام	108
فهرس الأماكن	109
فهرس المحتويات	110

تم بحمد الله